الاتحاد السويسري ١٨٤٨- ١٨٧٤ (دراسة تأريخية)

أ. م. د. حارث عبد الرحمن التكريتي
جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص

عاشت الدول الاوربية بمختلف تسمياتها مراحل من الانقسام والفرقة والاقتتال السياسي والمذهبي دعتها لإعادة النظر بكل ما له علاقة من بناء للدول الحديثة ذات الطابع التحرري العلماني ، وتعد سويسرا واحدة من تلك الدول التي عانت من مخاض عسير كادت ان تتحول الى دويلات صغيرة لا قيمة لها بميزان الدول الكبرى ، الا ان وجود المصلحين والعقلاء اثر وبشكل واضح في اعادة بنائها والابتعاد بها عن المعارك الداخلية والحروب الخارجية وايصالها الى بر الامان وتحويلها الى دولة مستقلة ديمقراطية يقتدى بها .

ومن اجل توضيح تلك الفكرة لابد من تقديم لأبرز محاور البحث الذي قسم على اربع عالج كل واحد منها مشكلة محددة ووفق الاتي : قدم المحور الاول لمحة تاريخية وجغرافية حول الكانتونات السويسرية من تسمية وموقع جغرافي وتاريخي للبلاد ، في حين ناقش المحور الثاني مرحلة ما قبل الاتحاد ١٨١٥-١٨٤٨ ، اما المحور الثالث فقد خصص لمناقشة قيام الاتحاد الجديد وبناء الدولة الموحدة وفيه استعرض دستور عام ١٨٤٨ فضلاً عن توضيحه للسلطة التشريعية الجديدة ، واخيراً بين المحور الرابع اثر الوحدة في الحياة العامة للدولة وابرزها النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

توصل البحث الى نتائج اهمها :

١- تمتعت الكانتونات السويسرية منذ امد بعيد باستقلال ذاتي ازداد من قوته بمرور الزمن والتجأت في احيان كثيرة الى دول خارجية حسب الرقعة الجغرافية التي وقع فيها .
٢- كان للاستقلال السياسي لكل وحدة ادارية اثره في زيادة الضرائب وتباين نسبة الكمارك مما انعكس سلباً على الوضع العام للدولة ككل .
٣- تم كتابة دستور عام ١٨٤٨ بطريقة ديمقراطية حقيقية عبرت عن عموم الشعب اذ تمكن من لم شمل معظم فئات الشعب من دون تمييز او تفرقة دينية او عرقية او سياسية .
٤- امتد اثر الدستور وشمل مختلف قطاعات الحياة فمن خلاله شهدت البلاد انقلاباً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً دفع بعجلة التقدم جاعلاً من سويسرا دولة متقدمة ومتفوقة عن بعض الدول الاوربية الاخرى.

الكلمات المفتاحية: كانتون، كونفدرالية، راديكالي، سندربند، الاتحاد.

The Swiss Union 1848-1874 (Historical Study)

Asst. Prof. Harith A. Al-Tikrity (ph. D)
University of Tikrit
College of Education for Humanities

Abstract

European States with their different names lived stages of division and political doctrinal Conflict, These stages motivated them to rebuild modern states with free and Secular feature, Switzerland is one of these states that suffered much of severe affairs, So, as a result of these affairs, Switzerland might be changed into small states with a comparison of other great states. While, the appearance of renovators and wise people saved Switzerland of internal battles and external wars, rebuilt it and could change it to a model democratic and stable state.

To illustrate the research, this study was divided to four parts, The first presents historical and geographical overview about Swiss cantons, such as naming, historical and geographical location of the state, The second part discusses the stage before the union of 1815-1848. The third part was specialized for establishing the new union and structure of the United State, It also presents the constitution of 1848 and the new legislative authority. Finally, the fourth part clarifies the effect of Union in general life of the state, especially the political, economic and social results.

The results of the research:

1- The Swiss canton lived the auto independence for a long time, that could increase their strength over time, The Swiss Canton mostly directed to external states according to their geographical position.
2- The effect of political independence in every administrative unit increased the taxes and difference of customs rate, that negatively reflected upon the general state status.
3- The constitution of 1848 was written in areal and democratic way which represents the whole people. It reunites all the people classes without religious , ethnic or political discrimination .
4- The influence of constitution embodies different aspects of life. So, this influence result a great economic and social coup in the country – that great progress made Switzerland a superior and advanced state among the other European states.

Keywords: Canton, Confederate, Radical, Sounder Bund, Union.

المقدمة

تعد الحروب والاختلافات المذهبية والسياسية من الآفات الخطيرة التي تعيق وحدة البلدان وتؤخر تقدمها في كافة الميادين : من سياسية، اقتصادية، اجتماعية، فهي معول هدم لكل عملية وحدوية في البلدان التي تستعر فيها، ولاسيما الداخلية منها اذ تكون اشد فتكاً من الخارجية لما تعكسه من مخاطر سياسية واقتصادية عميقة ذات مردودات سلبية مزمنة على الواقع الاجتماعي وذلك من تفكك للروابط وتأخر للعملية التعليمية والثقافية والصحية بصورة أكثر واخطر من باقي الحروب الاخرى .

تهدف الدراسة الى مناقشة العديد من الفرضيات، وهذه الفرضيات توضيح الاشكالية الحقيقية للاتحاد والكيفية التي نشئ من خلالها، ثم الاجابة على مجموعة من التساؤلات، ما هي الدوافع الحقيقية لتشكيل الاتحاد السويسري؟ ماهي اهم نتائج تشكيل الاتحاد السويسري؟ ما هو دور الدول المجاورة لسويسرا في تطور الاتحاد؟ وقد حمل البحث عنوان (**الاتحاد السويسري ١٨٤٨-١٨٧٤ دراسة تاريخية**).

لذلك تم اختيار دراسة إحدى الدول الاوربية التي عانت من ويلات الحروب والانقسامات المذهبية والسياسية ثم تحولت فيما بعد الى مثال للدولة المتنورة والمحايدة بعد ان ابتعدت عن كل الخلافات التي تؤخرها ثم انتقلت لتكون محل انطلاق المنظمات العالمية ومقر للمؤتمرات الانسانية ، وبهذا فقد اختارت مصلحة الشعب وفضلتها عن مصلحة الحاكم .

لقد عانت سويسرا من صراع طويل كاد او اوشك على تفككها لاسيما وانها تتكون من ست وعشرون كانتوناً لكل واحد منها خصوصية في المذهب واللغة والانتماء لكن وجود العقلاء واصحاب الرأي له دور في حسم تلك الملفات واختيار الطريق الاقرب لمصلحة البلاد وهذا ما تم فعله تماماً في التجربة السويسرية .

قسم البحث على اربع محاور عالج كل واحد منها مشكلة محددة قدم الاول الذي حمل عنوان (**لمحة تاريخية وجغرافية عن الكانتونات السويسرية**) الواقع العام للأراضي السويسرية من تسمية وموقع جغرافي وتاريخي للبلاد ، في حين ناقش المحور الثاني (**مرحلة ما قبل الاتحاد ١٨١٥-١٨٤٨**) وقد تم اقتسام هذا المحور الى نقطتين ناقشت الاولى الصراع الفكري الذي كان سائداً في البلاد في حين وضحت الثانية الحرب الاهلية وما صاحبته من ويلات ومشاكل ، اما المحور الثالث فقد خصص لمناقشة (**قيام الاتحاد الجديد وبناء الدولة الموحدة**) وفيه استعرض دستور عام ١٨٤٨ وكل ما اشار اليه من قضايا ذات الصلة ببناء الدولة ووحدتها وتحولها من كونفدرالية الى فيدرالية ، فضلاً عن توضيحه للسلطة التشريعية الجديدة التي اقر

مهامها الدستور الجديد ، واخيراً بين المحور الرابع (**اثر الوحدة في الحياة العامة للدولة**) وفي هذا المحور تمت مناقشة ملفات عديدة ابرزها النتائج السياسية وتطور العملية الديمقراطية والنتائج الاقتصادية ونهضة البلاد الكبيرة والنتائج الاجتماعية ودورها في اعادة الوحدة الوطنية للمجتمع وبناء دولة المؤسسات التعليمية والصحية .

أولاً: لمحة تاريخية وجغرافية عن الكانتونات السويسرية :

ذكر اسم سويسرا بعدة لغات وتم لفظه بأكثر من معنى فقد ورد تسميته باللغة الانكليزية بـ Switzerland اما باللغة الالمانية فذكر بـ Schwytz ، ويلفظ شفايزر ويدل في معناه على ارض سكنها نواة الشعب السويسري وهي احدى اقاليم والدستاتين "Waldastatin" التي شكلت نواة الاتحاد السويسري القديم ، وهناك رأي ثان اشار الى ان اصل الكلمة مشتق من الكلمة الالمانية سويتس "Swyts" الذي يعني يحرق اشارة الى منطقة حرجية قد تم احراقها قديماً ، فضلاً عن ذلك هناك رأي مغاير لما ورد اعلاه فقد اشار الى ان سويسرا كانت تعرف بأسم هلفثيا نسبة للسكان الهلفثيون (السويسريون) الذين كانوا يقطنونها [(١)].

ومن الوجهة الجغرافية فتبلغ مساحة البلاد ما يقارب (٤١,٢٨٥) كيلو متر مربع وهي بذلك تشغل ثلاث مناطق جغرافية ، سلسلة جبال الالب التي تمتد في الجنوب ، ثم سلسلة جبال جورا وتمتد على شكل هلال في غرب وشمال البلاد وتمثل الحد الفاصل بين سويسرا وفرنسا ، وبين هاتين المجموعتين من السلاسل الجبلية تمتد منطقة الهضبة السهلية التي تضم معظم المدن والقرى السويسرية [(٢)]، وفيما يتعلق بدول الجوار فتحدها من الغرب فرنسا بحدود (٥٧٣) كم ومن الشرق النمسا بحدود طولها (١٦٤) كم – (٤١) كم ومن الشمال المانيا بحدود تبلغ (٣٣٤) كم ومن الجنوب ايطاليا بحدود (٧٤٠) كم ، وهي بذلك تتوسط اوربا ليمنحها موقعها اهمية استراتيجية من كل النواحي [(٣)].

تتكون الاراضي السويسرية من ست وعشرون جزءاً، اطلق على كل واحد منها اسم كانتون وقسم الاخير الى اجزاء اصغر منه تسمى مقاطعات ومن ثم تقسم الاخيرة الى بلديات وقرى اصغر منها ،وتعد برن "Bern" العاصمة الرسمية للدولة، والجدول ادناه يوضح اسماء الكانتونات ومركزها الاداري وتاريخ انضمامها الى الاتحاد[(٤)] .

ت	اسم الكانتون	مركزها الاداري	تاريخ الانضمام	ت	اسم الكانتون	مركزها الإداري	تاريخ الانضمام
١	اوري	التدورف	١٢٩١	١٤	شافهوزن	شافهوزن	١٥٠١
٢	شفيتس	شفيتس	١٢٩١	١٥	ابينزيل اوسيرهودن	هيريسو / تروغين	١٥١٣
٣	نيدفالدن	ستانس	١٢٩١	١٦	ابينزيل اينرهودن	ابينزيل	١٥١٣
٤	اوبفالدن	سارنن	١٢٩١	١٧	سانت غالن	سانت غالن	١٨٠٣
٥	لوتسيرن	لوسيرن	١٣٣٢	١٨	غراوبوندن	خور	١٨٠٣
٦	زيورخ	زيورخ	١٣٥١	١٩	ارجاو	اراو	١٨٠٣
٧	غلاروس	غلاروس	١٣٥٢	٢٠	تورغاو	فراونفيلد	١٨٠٣
٨	تسوغ	تسوغ	١٣٥٢	٢١	تيسينو	بيلينزونا	١٨٠٣
٩	برن	برن	١٣٥٣	٢٢	فود	لوزان	١٨٠٣
١٠	فريبورغ	فريبورغ	١٤٨١	٢٣	فاليز	سيون	١٨١٥
١١	سولوتورن	سولوتورن	١٤٨١	٢٤	نيوشاتل	نيوشاتل	١٨١٥
١٢	مدينة بازل	بازل	١٥٠١	٢٥	جنيف	جنيف	١٨١٥
١٣	ريف بازل	ليستال	١٥٠١	٢٦	جورا	دوليمونت	١٩٧٩

يبدو من الجدول اعلاه ان طريقة الانتماء الى الاتحاد لم تكن بصورة جماعية بل جاءت تدريجياً وهذا الامر يفسر تمتع كل واحد منه بحرية تامة لاتخاذ هكذا قرارات مصيرية ، كما يوضح ان ستة عشر كانتوناً قد قرروا الانتماء قبيل فترة دراسة البحث اي قبل قيام الاتحاد السويري الحديث ، بينما فضل ثمان منه البقاء خارجه لحين اكتمال الصورة السياسية والاقتصادية له وهذا الامر بحد ذاته يعد ضمن الجوانب الديمقراطية .

يمكننا تتبع نشوء وتطور تكوين الاتحاد السويسري عبر مراحله التاريخية بالرجوع الى خضوع تلك الاراضي تحت حكم روما عام ٨٥ ق.م، وتحولها الى جزء من الامبراطورية الرومانية المقدسة عام ٩٦٢م ، وقد تمتعت باستقلال ذاتي منذ نشؤها مبتعدة عن طريقة الحكم المباشر الا ان الاوضاع العامة التي كانت تعيشها البلاد من تدهور في الاستقرار السياسي وتراجع في الجانب الاقتصادي دعت للتفكير بإيجاد شكل جديد يكون اكثر قوة في مواجهة المخاطر الخارجية والداخلية فتوجهت الانظار نحو تكوين اتحاد يجمع الكانتونات الداخلية بعضها ببعض((٥)).

تكون اول اتحاد سويسري في الاول من اب عام ١٢٩١ عندما قررت ثلاث كانتونات وهي : شفيتس Shefets و نيدفالدن Nedvaldine و اوري Uri ، ووقعت ميثاق تحالف دفاعي فيما بينها عرف بأسم (الميثاق الدائم) وكان بمثابة حجر الاساس لولادة الكونفدرالية السويسرية ، واستمرت البلاد تحتفل بهذا التاريخ من كل عام متخذة منه عيدها الوطني ، وبمرور الزمن زادت تلك الكونتات من قوتها عندما تمكنت من الوقوف ضد ادعاءات اسرة ال هابسبرج والانتصار على القوات النمساوية في موقعة مورغارتن "Morgrten" عام ١٣١٥ ، ثم اخذ ذلك الاتحاد بالتوسع بانضمام كونتات جديدة اليه وصولاً الى عام ١٦٤٨ تمكنت الاراضي السويسرية من التخلص من سيطرة الامبراطورية الرومانية المقدسة وزوال حكم ال هابسبورغ وفق تسوية صلح ويستفاليا[٦] "Westvalia"، الذي اقر بذلك العام [٧].

استمرت الكونتات السويسرية بالسياسة نفسها فقد اختار البعض منها الانضمام الى الاتحاد في حين فضل اخرون الاستقلال التام، وقد اتسمت سياستهم بالحيادية والابتعاد عن الدخول في الحروب الخارجية ، لكن وبطريقة مفاجئة اقتحم الجيش الفرنسي تلك الاراضي في عام ١٧٩٨ معلنين سيطرتهم عليها وتأسيسهم دولة جديدة اطلقوا عليها اسم جمهورية هيلفيتيا "Helvetia" التي اتسمت بالطابع الوحدوي وتقليدها لمبادئ الثورة الفرنسية [٨]. ففرض عليها دستور ١٢ نيسان ١٧٩٨ وكان من ابرز خصائصه اقامة نظام الدولة الموحدة [٩].

قوبل اعلان الجمهورية برفض واستنكار شعبي من جميع الكانتونات وواجهت مشاكل اقتصادية وسياسية خطيرة ، فضلاً عن المشاكل الخارجية التي كانت فرنسا تواجهها لاسيما مع النمسا وبروسيا والدول المحيطة الاخرى مما جعل نابليون بونابرت في عام ١٨٠٣ للانصياع والتنازل عن بعض قراراته وذلك باجتماعه مع القادة السياسيين من جميع الكانتونات واصدر بعدها قانون (الوساطة) الذي اعاد سلطة الكانتونات جزئياً في سبيل الحفاظ على النظام فيها واستمر الوضع حتى عام ١٨١٥حيث اعادت معاهدة فينا صورة الاتحاد السويسري القديم واقرت باستقلاله وحياده الدائم[١٠] .

ثانياً : مرحلة ما قبل الاتحاد ١٨١٥-١٨٤٨ :-

عد الكثير من المؤرخين نتائج مؤتمر فينا بداية لمرحلة جديدة من تاريخ سويسرا سواء في الجانب الايجابي او السلبي فقد دخلت البلاد في صراع استمر لسنوات طوال حاول كل طرف فرض ارادته وتمرير مشروعه في حكم كل كانتون او في الحكومة الكونفدرالية .

١- الصراع الفكري واثره في اندلاع الحرب الاهلية :

شهدت معظم البلدان الاوربية مرحلة جديدة من التفكير والعمل، كان سببها نتائج مؤتمر فينا، ومن بين تلك الدول كانت الاراضي السويسرية فقد عاش مواطنيها في حالة من الصراع الفكري ما بين مفهوم الدولة القديم وبين ما جاءت به مقررات مؤتمر فينا من افكار حديثة كانت جديدة على مجتمعهم ولاسيما طريقة الحكم والادارة [١١].

لقد اشارت تلك المقررات بمحتواها لإعادة احياء فكرة الاتحاد السويسري القديم وبعثه من جديد مما ولد حالة من الشك والريبة لدى البعض من ابناء البلد ولاسيما اتباع المذهب الليبرالي الذين عدو تلك المسألة مساس بالمصالح المحلية لكل كانتون ، فقد كان باعتقادهم ان اقامة دولة اتحادية سيضعف سلطتهم المحلية، كما لا يمكن لتلك الدولة حمايتهم داخلياً وخارجياً بقدر حماية سلطة الكانتون لهم [١٢].

لقد انتهت تلك الافكار والنظريات السياسية باندلاع الثورات الاوربية لعام ١٨٣٠ التي غيرت العديد من الانظمة والمفاهيم التي كانت سائدة حينذاك ، وكان تأثيراها شامل لعموم القارة ومن ضمنها الاراضي السويسرية لكن ما يميز الاخيرة عن غيرها من الدول ان التأثيرات عليها تمت ضمن اطار الشرعية وبعيدة عن العنف والثورة ، فقد تأثر الشعب السويسري الى حد كبير بأحداث فرنسا المجاورة واخذوا يطالبون بجعل الانظمة الدستورية اكثر تحرراً ومرونة فقدمت العرائض واللوائح التي نادت بتحقيق المطالب الشعبية [١٣] .

كان الوضع السياسي في سويسرا غير متوازن فعلى الرغم من وجود مجلس تألف من نواب كل كانتون مهمتهم البحث في شؤون سويسرا الخارجية والاقتصادية ، الا ان السلطة التنفيذية في اغلبية الكانتونات كانت في يد اسر تتكون من طبقة تجار المدن الاثرياء ، وكانوا بطبيعتهم ذوي ميول رجعية محافظة ، مما دفع الاحرار والمثقفين والمحامين والمدرسين ورجال الاعمال للسعي لتغيير الاوضاع الطبقية في البلاد وساعد على تلك الحركة عودة ست فرق عسكرية كانت تعمل في الجيش الفرنسي كجنود مرتزقة متشبعين بالمبادئ التحررية الفرنسية وظهور عدد من الزعماء السويسريين الذين قادوا حركة التغيير [١٤] .

لم تتمكن الحكومة الكونفدرالية والحكومات المحلية من الوقوف بوجه ذلك التيار فسارعت الى اجراء اصلاحات مهمة تلافياً لوقوع احداث دامية تكون خارج سيطرتها واهم هذه الاصلاحات: الاعتراف بمبدأ السيادة القومية المختلة في سويسرا، المساواة بين المواطنين من دون النظر الى اوضاعهم الاجتماعية او الاقتصادية او الدينية، اعطاء مزيد من الضمانات لاحترام حرية الرأي والصحافة[١٥] .

ادت تلك الاوضاع لزيادة المطالبات بتغيير الدساتير المحلية التي تم تعديل جزء منها الا ان اصرار الشعب على التغيير الشامل وايجاد نوع جديد من الحكم يكون اكثر شمولية واكثر عدلاً دعا الى تسجل العديد من المطالبات التي ضمت ذلك الاتجاه ، فقد سجل عام ١٨٣٢م اول تحول بذلك الاتجاه عندما قدم احد المواطنين اقتراحاً مقترناً بتواقيع لعدد من المواطنين من مختلف الكانتونات دعا فيه للوحدة واعادة بناء دولة موحدة تضم الجميع، الا ان تلك المبادرة التي عبرت عن رأي شعبي رفضت في حينها ولم تتقبلها المجالس التشريعية في عموم البلاد [١٦].

يبدو ان للثورات الاوربية القومية التي اندلعت عام ١٨٣٠م اثرها في احياء فكرة الاتحاد القديم وتجديده اسوة بباقي الدول الاوربية ، لاسيما مع تبني شعوب اوربا لتلك الافكار ومحاولة نشرها الى محيطهم من الدول المجاورة.

جددت المحاولة للمرة الثانية عام ١٨٣٤ وكانت معدلة عن الاولى واتسمت بجدية المطالبين فيها مما افسح المجال لتبنيها من قبل بعض الكانتونات لكنها رفضت للسبب ذاته ولم تحظى بالقبول العام ، وفي حقيقة الامر انقسمت البلاد بين ثلاثة تيارات :الاول وهو الوحدوي تبناها وحاول العمل بموجبها ، والثاني المحافظ وكان متمسك بكل المكتسبات القديمة وخشي من تطبيق الفكرة للحفاظ على مكانته داخل كل كانتون يسيطر عليه ، اما الثالث فكان التيار الليبرالي اذ على الرغم من التغير الذي طرأ على افكاره لكنه طالب بتأمين مواقع سيادية له في الاتحاد الجديد حتى يمكنه تطبيق الفكرة [١٧].

انبرى لتلك المهمة تيار جديد تزعمه الشباب الراديكاليين المعتدلين ونظروا الى تلك المحاولة مهمة تاريخية لإقامة وطن موحد يضم جميع الاراضي السويسرية ، ومن الجدير بالذكر انتشار ذلك التيار بصورة كبيرة بين الشباب وبدا للعيان كتيار شعبي حر تبنى فكرة الدولة الموحدة ذات السيادة المطلقة واصبح بمرور الزمن جهة سياسية لها ثقلها داخل البلاد[١٨] .

دعا معتنقيه السعي لإجراء اقتراع عادل لحسم تلك القضية ، ونبذ الخلافات الداخلية والغاء الامتيازات القديمة ، ومما يحسب له تفهمه افكار الليبراليين من حرية العبادة والصحافة واقامة التجمعات السياسية والنقابية ، ومعنى هذا تغيير للدساتير المحلية القديمة بأخرى محدثة وفق تلك المتطلبات[١٩].

تميز الراديكاليون المعتدلون بوعيهم الكبير ليس في المجال السياسي فقط بل الاجتماعي ايضا اذ نظروا الى المجتمع بواقع الحال، اي بمعنى اخر تصحيح المسار وفق المعقول وليس التغيير الجذري، وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي فقد اكدوا على ضرورة رفع كل الحواجز الكمركية وتوحيد النظام البريدي والعملة والاوزان والمقاييس، كما اكدوا على اهمية مرور البضائع

بين جنوب وشمال اوربا للاستفادة مادياً للبلاد وهذا لا يتحقق حسب فلسفتهم الا بتحول سويسرا الى دولة مستقلة بكل شيء لتكون منافسا اقتصاديا كسائر البلدان الاخرى [٢٠].

٢- الحرب الاهلية ١٨٤٤-١٨٤٨ :

حاول الراديكاليون بكل انتماءاتهم استثمار جميع المنابر المتاحة لهم لنشر افكارهم بين ابناء المجتمع ، ومن بينها دخولهم في المهرجانات العلمية والادبية وتحقيقهم انتشار واسع فيها ، وكانت خطوتهم الناجحة الاولى عام ١٨٤٤ في كانتون تورغاو "Torgow" ، مما ولد حالة من الاحتقان الديني لدى الطائفة الكاثوليكية الناقمة على كل تلك المتغيرات الجديدة فخرجت بمظاهرات نددت بالأفكار الراديكالية والوحدوية ونتيجة لازدياد حدتها استدعت السلطة المحلية الجيش للقضاء عليها وتفريقها والقاء القبض على قادتها ، وبعد اجراء التحقيق الاولي اتضح ان تلك التظاهرات قد خطط لها مسبقاً داخل الاديرة التي كانت ابرز معاقل المقاومة للأفكار الجديدة ، الامر الذي دعا السلطة المحلية لاستخدام العنف بالقضاء عليها واغلاقها [٢١].

اعترضت بعض الكانتونات الاخرى على هذا القرار وعدته خرقاً للدستور المعمول فيه ولاسيما المادة الثانية عشر التي كفلت حق وجود الاديرة، وفي الوقت نفسه لاقى القرار احتجاجاً واسعاً في عموم الدول الكاثوليكية واتهمت السلطة المحلية بتحويل الكانتون الى ارض للعلمانية وبهذا الموقف تحولت القضية من خلاف قانوني – ديني الى خلاف سياسي تفشى في عموم الاراضي السويسرية [٢٢].

ادى ذلك الموقف الى انقسام واضح داخل مكونات الشعب وبات من المرجح قيام حرب اهلية داخلية بعدما لجأ الكاثوليك الى استخدام السلاح في حل تلك القضية اذ تم استدعاء الجناح المسلح التابع للجمعية اليسوعية، وهو فصيل مسلح يعمل لصالح الكنيسة الكاثوليكية، وبهذا تحول الى صراع شامل في عموم البلاد شاركت فيه معظم الكانتونات وانخرط فيه معظم ابناء الشعب [٢٣].

تحولت البلاد من حالة السلم الى الحرب وفقدت الاستقرار المجتمعي بعدما انتشرت روح الانتقام المذهبي بين ابناء البلد ، وللحقيقة التاريخية ان ذلك الصراع لم يكن مذهبياً في بادئ امره بقدر ما كان صراعاً سياسياً بين اتباع المذهب الكاثوليكي وبين المتطرفين غير المؤمنين من سكان المناطق الجبلية ، والدليل الاخر على ان الحرب غير مذهبية هي ان اتباع المذهب البروتستانتي[٢٤] ، في تلك الآونة كانوا فئة مسالمة لا تملك السلاح والنفوذ الذي يؤهلها للدخول في معارك غير متكافئة سواء مع الكاثوليك او غيرهم[٢٥] .

تقدم كانتون لوتسيرن "Lutcerin " عن الباقين بتزعمه الدفاع عن الكاثوليكية وقد استغل قائده جوزيف ليوفون ابيرستول "Joseph Leofone Aberstol " ، حب الشعب له والتفافهم حوله للتصدي لتلك المسألة فسارع الى ادخال الجمعية اليسوعية وفصليها المسلح الى الكانتون بغية كسب ود الكاثوليك ، حتى ان رفاقه المقربين قد انكروا عليه عمله هذا في البداية لكن وبعد التصعيد الذي قام به الراديكاليين المتطرفين لاسيما استمرار حملتهم ضد الاديرة حول عموم شعب الكانتون للوقوف معه ، ولم يكتفوا بذلك بل عقدواً مجلساً تشريعياً عام ١٨٤٤م قرروا على اثره الانضمام الى صفوف الجمعية اليسوعية وتحويل التعليم الى لاهوتي واكدوا على اقامة الندوات الدينية والاشراف على ترميم الاديرة ومتابعة شؤونها اكثر من السابق ومطاردة كل المخالفين لهذه القرارات[٢٦] .

كان قرار تحويل التعليم الى ديني وحصره بيد جهة واحدة مدعاة لزيادة التوتر بين الطرفين، على الرغم من انه لم يخرق الدستور الكونفدرالي المعمول فيه آنذاك لكنه سمح لليسوعيين من نقله الى باقي الكانتونات مثل فريبورغ "Friborg" و فاليز "Valiz" و شفيتس ، فعد الراديكاليين بكل انتماءاتهم ذلك الامر بمثابة اعلان حرب واصفين اليسوعيين بإعداء للحرية وللنظام وللعالم الحر كما عدوهم خطر وطني للبلاد ودعوا الى مواجهة تلك الخطوة من خلال تعبئة افراد المجتمع عسكرياً [٢٧].

ازدادت حدة التوترات وانتشرت روح الانتقام لدى الطرفين لاسيما بعدما ادرك الراديكاليين دستورية القرار الخاص بالتعليم ، فردوا على ذلك بانتفاضة كبيرة اندلعت في كانتون لوتسيرن في نهاية عام ١٨٤٤م الا ان السلطة المحلية تمكنت من اخمادها . لكن سرعان من انتشرت في باقي الكانتونات مطالبين بتطبيق قرار كانتون تورغاو ، المتمثل بحل الاديرة ، في عموم البلاد وتغيير الدستور الذي يحظر ذلك العمل[٢٨] .

ادى الاسلوب القسري في اخماد الانتفاضة الى قيام راديكالو كانتون لوتسيرن بانتفاضة ثانية اعنف واكبر من الاولى استخدم فيها السلاح فدخلت البلاد في فوضى كبيرة جدا زادت من انقسام ابناء المجتمع داخل البلاد وداخل كل كانتون ، ومن الجدير بالذكر ظهرت للعيان بوادر الازدواج السياسي ففي عدد من الكانتونات التي كانت تخضع لسيطرة الراديكاليين سمحت لاتباع ذلك المذهب السياسي بالاستحواذ على الاسلحة والذخيرة وتهريبه وفق ما يحتاجونه في انتفاضتهم في حين ظهرت امام العالم بانها حكومات دستورية مستقلة ملتزمة بالدستور[٢٩].

يبدو من خلال ما تقدم تحول كبير جرى داخل التيار الراديكالي فقد كانت للإجراءات التعسفية اثرها في تحول معظم ابناء التيار الى متطرفين كرد فعل لما وقع عليهم من حيف

لاسيما وان هدفهم الاول والاخير كان وحدة البلاد ، يضاف الى ذلك ان الكاثوليك لم يميزوا بين الراديكاليين وانتماءاتهم وهذا الامر اثر سلباً في حياة وتطور البلاد(٣٠) .

استمرت الانتفاضة داخل لوتسيرن لعدة اشهر من دون توقف وكان يقابلها في الخارج تجمع كبير للمتطوعين حتى وصل عدد المسلحين من الراديكاليين في اذار عام ١٨٤٥م ما يقارب ثلاثة الاف وستمائة مقاتل قدموا من مختلف الكانتونات واختاروا اولرش اوكناين" Olrish Oknine" ، قائداً ميدانياً لهم ، وبالفعل تمكنوا من محاصرة الكانتون من كل الجوانب ووجهت عليه افواه المدافع والبنادق وكادت السلطة المحلية ان تعلن تنازلها عن الحكم لولا تراجع قائدهم في اخر لحظة عن استخدام العنف لأسباب انسانية واكتفى بإطلاق سراح المسجونين مما وجد حالة من التذمر لدى اتباعه فقرروا الانسحاب والعودة الى بلادهم (٣١).

كان لانتشار هاجس الخوف من الخطر الكاثوليكي اثره في التوصل الى اتفاق جمع الكانتونات الراديكالية ذات الغالبية البروتستانتية وهي كل من : اوري ، شفيتس ، اوبفالدن "Obvaldine" ، زيورخ "Zeorikh"، فريبورغ ، فاليز ، لتشكيل ميليشيا مسلحة اطلق عليها اسم عصبة سوندربوند "sounderbund" ، وذلك في اواخر عام ١٨٤٥ عندما ادرك الاحرار الراديكاليين ان هدفهم دفاعي (٣٢) ، على الرغم من ان اهدافهم لم تدون على الورق لكنهم رفعوا شعار تحقيق الامان في اراضيهم والدفاع عنها في حال تعرض احدى الكانتونات او جميعها لخطر الكاثوليك والزمت جميع المؤسسين لها الدفاع المشترك ضد اي طارئ ، ومن الجدير ذكره سعى مؤسسي العصبة لعدم خرق دستور الاتحاد ولاسيما المادة الرابعة التي نصت على ان لا يتدخل اي كانتون في التحالفات التي قد تضر في الاتحاد الكونفدرالي او بحقوق الكانتونات الاخرى(٣٣) .

ادت تلك الاوضاع غير الطبيعية الى زيادة كبيرة في اعداد الطرفين مع انتشار واسع في السلاح والذخيرة بطريقة هددت الامن وزعزعت النظام الداخلي ، لذلك تدخل المجلس التشريعي للاتحاد الكونفدرالي "الدايت" ، على الرغم من ضعفه وعدم جدية قراراته ، وحاول ايجاد سبيل ينهي وجود العصبة وجمعية اليسوعيين الا ان انحياز الكانتونات لكل طرف ادى الى فشل تلك المحاولة (٣٤).

عقد المجلس التشريعي الدايت اجتماعه الثاني بعد ان تم انتخاب رئيس جديد له ، وهو زعيم كانتون برن السابق واحد القادة الميدانيين ، وكان لذلك الاجتماع اثره الكبير داخل وخارج سويسرا وذلك لقراراته الحاسمة في حل مشاكل البلاد ، واشار في خطبته الافتتاحية ضرورة انهاء

ملف العنف والقضاء على الخارجين على السلطة مذكراً في الوقت نفسه " **ان الواجب المقدس لسويسرا حان الان لتأسيس اتحاد جديد الذي سيحقق امال الامة** "[٣٥] .

اتخذ المجلس عدد من القرارات التأريخية ومنها : تشكيل مجلس حرب ، حل عصبة السندربند لعدم دستوريتها، طرد اعضاء الجمعية اليسوعية وتحريم الانتساب اليها مع توجيه كتاب لعموم البلاد لمطاردة اعضاؤها ، تشكيل لجنة لإعادة كتابة دستور جديد يمثل عموم الكانتونات[٣٦] .

تحركت الحكومة الاتحادية وكخطوة اولى لاختيار قائد عسكري يكون قادراً على حسم تلك الملفات فوقع الاختيار على الكولونيل وليم هنري دفور" William Henri Difor" ، وبالفعل كان اختياراً موفقاً لما تميز به من مؤهلات عسكرية وصفات حيادية تجعله بعيداً عن الاصطفاف مع اي طرف لاسيما وانه من كانتون جنيف ، وفي الحقيقة كان الاختيار مهم وتميز بالحنكة السياسية والاحساس العالي بالمسؤولية تجاه الازمة السويسرية ، اذ ان اختيار هذا القائد كان يعني الكثير واصبح القائمين على ادارة البلاد مخولين رسمياً وبصورة شرعية في نظر السويسريين والعالم اجمع لإعادة النظام والامن الداخلي والقضاء على جميع الخارجين عن سلطة الدولة [٣٧].

التحق مع القائد الجديد عدد كبير من العسكريين القدامى ومن عساكر باقي الكانتونات ، ومن الجدير بالذكر ان هناك عدد لابأس به من اتباع عصبة السوندربوند كانوا معجبين به ومؤيدين له بطريقة جعلتهم يتركون انتمائهم للعصبة والعمل تحت قيادته ، ولم يتبقى سوى استيراد الاسلحة والذخيرة لإنجاز المهمة لكن لسوء التدبير لم تصل شحنة الاسلحة والذخيرة المقرر شراؤها من فرنسا والنمسا [٣٨].

كان فشل تلك الخطوة مرده عدة اسباب منها عدم جدية الحكومة الفرنسية والنمساوية بتزويد سويسرا بالسلاح والذخيرة خشية من اعادة وحدتها القديمة ، فضلاً عن عدم تنسيق العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، يضاف اليها قلق بعض الكانتونات من قيام الوحدة واضرارها باستقلالها والتدخل بشؤونها الداخلية التي اعتادت عليها لسنوات طوال . فانتشرت مناشدات عديدة لإجراء تغيرات قيادية عسكرية فقرر مجلس الحرب اختيار جوهان اولدين "Juhan Oldeen" قائداً عاماً [٣٩].

ادت التغيرات الجديدة ومعالجة الاخطاء القديمة مع وصول شحنات الاسلحة والذخيرة الى تقدم كبير في معنويات الجيش الاتحادي اذ تمكنت عناصره من مطاردة ميليشيا عصبة

السوندربوند ومواجهتها على الرغم من تعدادها اعضاؤها الذي وصل بنهاية عام ١٨٤٧ الى اعداد كبيرة لكن تشظيهم وعدم تنسيقهم الداخلي ادى الى خلل واضح في منظومتهم القتالية(٤٠) .

تمكنت القوات النظامية وباستراتيجية دقيقة من محاصرة قوات العصبة في احدى مقراتها المهمة في كانتون فريبورغ بتاريخ الرابع عشر من تشرين الثاني ١٨٤٨م وبعد معارك طفيفة غير متكافئة من ناحية السلاح المستخدم قررت اعداد كبيرة من العصبة الاستسلام للقوات الاتحادية بينما فضل الباقين القتال حتى الموت ، الامر الذي دعا الحكومة المحلية الى الاستسلام وانتقال السلطة الى حكومة مؤقتة تم اختيارها من قبل السلطة الاتحادية ، فسارعت الى تطبيق القانون وطرد نهائي لأي عضو في الجمعية اليسوعية والعمل بالدستور الاتحادي وتطبيقه في عموم الكانتون (٤١).

كانت خسارة فريبورغ كبيرة جداً في نفوس العصبة وعدت بداية النهاية لهم ، الا ان هذا الامر لا يعني انسحابهم بالكامل فمازال انتشارهم في عموم البلاد واسعاً ، لذلك قرر قائد الجيش الاتحادي اختيار اهداف محددة لمباغتتهم والقضاء عليهم ، فوقع الاختيار على كانتون لوتسيرن بعد شهر واحد من انتصارهم الاخير وبعد معارك كبيرة كاد الجيش الاتحادي ان يهزم فيها لولا صلابة المقاتلين وايمانهم بقضيتهم، انتهت المعارك بفرار مقاتلي العصبة ومقاتلي الجمعية اليسوعية ، ومن الجدير بالذكر كان لتلك المنطقة خاصية مهمة اذ تعد مقر انطلاق العمليات العسكرية للكاثوليك لهذا واجه الجيش الاتحادي مصاعب جمة لتخندق اعداد كبيرة من كلا الطرفين الخارجين عن السلطة (٤٢).

لم تكن نهاية الخارجين على السلطة سهلة في تلك المعركة فقد صورت المصادر التاريخية تلك الحرب بهزيمة نكراء لمقاتلي العصبة اذ اجبرتهم السلطة الاتحادية على دفع تكاليف الحرب بعد ان تمكن الجيش من القبض على قيادات بارزة منهم ، ثم تحولت لاستبدال السلطة المحلية بأخرى مؤقتة اقرت الدستور وطردت كل الخارجين عن قرارات الدايت(٤٣) .

انهارت القوى الفعلية لكلا الطرفين بعد تلك الخسارة فقد تتبع الجيش الاتحادي الخارجين على السلطة في جميع الكانتونات وكانت اخر معركة له في كانتون فاليز اذ تم فيه القضاء على اخر معاقل مقاتلي العصبة ، وفي حقيقة الامر كانت الخسائر كبيرة لكلا الطرفين على الرغم من المحاولات الجادة التي بذلها قائد الجيش الاتحادي للحفاظ على حياة الشعب وعدم الاضرار بالممتلكات العامة ولكن مع ذلك سقط عدد كبير من القتلى والجرحى ، كما كانت الخسائر المادية كبيرة للطرفين (٤٤).

وفيما يتعلق بمواقف الدول الكبرى من الحرب فقد انقسمت بين مؤيد للسلطة الاتحادية وبين معارض لها حسب مصالحها الخاصة ، وتأتي بريطانيا في مقدمة الدول التي بينت موقفها على لسان هنري جون تمبل بالمرستون" Henry John Templ Palmerston" [٤٥] ، الذي اكد تمسك بلاده بسياسة العزلة وعدم التدخل في الشؤون الخارجية لكنه علق على موقفه من العصبة ووضح استهجانه لأي منظمة تعمل خارج سلطة القانون ودعا الى اللجوء الى الوسائل السلمية لحل الاشكال ، ثم تبع ذلك الموقف اخر اعرب فيه دعم بريطانيا للراديكاللين المعتدلين ودورهم في توحيد البلاد [٤٦].

وتعد امبراطورية النمسا والمجر من الداعمين للسلطة الاتحادية بل وجهت انذاراً للكانتونات المجاورة في حال خروجها عن قرار الدايت وذلك بعد ان اجرت اكثر من لقاء توصل الطرفان لإبرام اتفاقية عسكرية سهلت وصول الاسلحة الى الجيش الاتحادي، اما فرنسا فقد كانت في بداية الحرب رافضة لكل العمليات العسكرية التي قامت بها السلطة الاتحادية الا انها عادت وغيرت من موقفها بعد العمليات التي اضرت بالكاثوليك ومصالحهم اذ كانت تعد نفسها حامية لذلك المذهب [٤٧].

ادت الانتصارات الكبيرة التي حققها الجيش الاتحادي ، وموقف الدول الكبرى المؤيد له تزامن معها قيام الثورات الاوربية عام ١٨٤٨م ان اعلنت الحكومة الاتحادية عن نيتها بتغيير الدستور واعلان قيام اتحاد جديد يمكنه التعامل مع دول العالم وعقد معاهدات جديدة مع تشكيل حكومة فيدرالية بدلاً من حكومتها الكونفدرالية يتم انتخابها من قبل الشعب ، ومن الجدير بالذكر كان لذلك الاعلان اثره في نقل البلاد من حالة التفكك وعدم الاستقرار الى مرحلة اخرى اتسمت بالتقدم والعمران والوحدة[٤٨] .

ثالثاً : قيام الاتحاد الجديد وبناء الدولة الموحدة :

١- دستور عام ١٨٤٨ :

لم تكن المسألة بالبساطة التي توقعها القائمون في الحكومة الاتحادية اذ لم تحسم العمليات العسكرية كل القضايا الداخلية فما زال هناك العديد من الملفات بحاجة الى اعادة نظر وتطوير لإقامة حكومة اتحادية ديمقراطية حقيقة ، وفي مقدمة تلك الملفات كان دستور البلاد .

كلفت الحكومة الاتحادية مجموعة من العلماء والمثقفين ممن اتسم بالحيادة وحب الوطن لكتابة دستور جديد للاتحاد وقد تم اختيارهم على اساس المهنية والنزاهة وفي الوقت نفسه حرصت الحكومة على شمول كل الطبقات والاحزاب والكانتونات في تلك اللجنة حتى تتمكن من صياغة دستور شامل للجميع لا يستثنى احد[٤٩] .

هدف اعضاء اللجنة الى اعداد دستور جمع بين النظامين القديم والحديث وأسس لدولة برلمانية ديمقراطية ، وفي حقيقة الامر مثل كل الآراء المعتدلة والمحايدة في مختلف القضايا ، وقد مرت كتابته بأكثر من مرحلة اذ بعد كتابة مسودته الاولى في النصف الثاني من ذلك العام تم ارساله لجميع الكانتونات لدراسته ونقده بصورة شفافة لمدة لشهرين(٥٠) .

توصل معظم ابناء الشعب الى حقيقة مهمة واساسية وهي ضرورة تنازل الكانتونات عن بعض مكتسباتها وحقوقها لصالح السلطة الاتحادية ، ومن الجدير بالذكر قوبلت فقرات الدستور بالموافقة والايجابية من قبل معظم الكانتونات حتى الريفية منها المتمسكة بتقاليدها واعرافها السابقة اذ ادرك الجميع اهمية دعم اللجنة لبناء وطن يضم الجميع يدافع عنهم وعن حقوقهم، وبالإمكان تعويض ما خسروه من خلال مشاركتهم في صنع القرار في الحكومة الاتحادية (٥١).

جرت عملية التصويت النهائية بطريقة ديمقراطية في جميع الكانتونات وقد اعلنت النتائج في اجتماع كبير للمجلس التشريعي الاتحادي الدايت بتاريخ الثاني عشر من ايلول ١٨٤٨م وكانت النتيجة قبوله من قبل ست عشر كانتوناً ورفضه من قبل الاخرين(٥٢) .

كان من اهم بنود الدستور التأكيد على شكل الدولة وادارتها، اذ بموجبه تم تخويل قيادة الدولة الى هيئة سياسية تنفيذية يكون نظامها مختلطاً ما بين الدولة الاتحادية مع منح صلاحيات واسعة للكانتونات ، وتأسيس مجلس وطني يمثل الشعب السويسري بصورة عامة وينتخب من قبل الشعب له الحق في اتخاذ القرارات السيادية والعلاقات الخارجية للدولة مع الابقاء على المجالس المحلية ومنحها صلاحيات كبيرة لإدارة شؤونها الداخلية وللحفاظ على تراث كل كانتون (٥٣).

وضح الدستور بطريقة ديمقراطية لا تقبل التأويل مهام السلطتين التنفيذية والتشريعية فقد بين ان السلطة التنفيذية في سويسرا تحت مسمى المجلس الفيدرالي يتكون من سبعة اعضاء يتم انتخابهم من طرف البرلمان لمدة اربع سنوات ، ولا توجد اي جهة دستورية يمكنها عزلهم خلال تلك الفترة ، كما انه ليس بمقدور الحكومة حل البرلمان ، ونص الدستور على ان المجلس الفيدرالي يعمل كوحدة متضامنة متناسقة والقرارات التي يأخذها تصدر باسم جميع الاعضاء (الاعضاء السبعة) وبعد ان يتم التصويت لقرار ما فان جميع الاعضاء مطالبون بتنبيه والدفاع عنه ، مهما اختلفت المواقف قبل ذلك او تعارضت ، واما عضو الحكومة امرأة او رجل كان عندما يدعي لتولي رئاسة الدولة دورياً (الاسبقية بحسب الاقدمية) فأنه لا يتمتع باي سلطات اضافية ، فمن تولى ذلك المنصب يصبح الاول من بين زملاءه لا اكثر ولا اقل وخلال سنة كاملة يتولى الرئيس ادارة جلسات المجلس الفيدرالي ويمثل الحكومة في الداخل والخارج ولا يوجد في سويسرا رئيس دولة او رئيس حكومة (٥٤).

وفي حقيقة الامر ان نظام سويسرا الحديث بدأ من هذا العام فقد دعم الدستور سلطة حكومة الاتحاد، وجعل السلطة التشريعية تتألف من مجلس الحكومات الذي تكون من ممثلين اثنين من كل كانتون ، ومجلس الشعب الذي ينتخب بانتخاب عام ، وجعل الحكومة جمهورية حيث تنتخب السلطة التشريعية مجلسا اتحاديا لثلاث سنوات ، ورئيسا لسنة واحدة ، واعلنت فيه الحرية الدينية باستثناء الجزويت وامثالهم من الطوائف الكاثوليكية ابعدوا من الاتحاد [٥٥].

تكونت الهيئة السياسية التنفيذية من سبع اعضاء لهم الحق بإدارة الدولة واتخاذ القرارات الاتحادية وتمثيل الشعب في الداخل والخارج ، ومن الجدير بالذكر اتسم المجلس بالقوة والجدية فاق المجلس الاتحادي القديم ، كما تم تشكيل مجلس القضاء الفيدرالي ويعد بمثابة محكمة اتحادية لحماية حقوق جميع الافراد ، وهناك عدد من البنود التي ضمها الدستور الجديد ومنها الحفاظ على استقلال البلاد وعدم السماح للتدخل الاجنبي فيها ، والتأكيد على حرية المواطن وكرامته وتحقيق الازدهار والرفاهية له [٥٦].

لقد خصص الدستور بنوداً عديدة اهتمت بالمواطن وحمايته من العابثين والخارجين عن السلطة كما اكد على اهمية حماية المؤسسات الحكومية كافة ، فضلاً على ما تقدم فقد كفل الحريات العامة ومنها : العبادة ، الصحافة ، النقابة ، الصناعة ، التجارة وغيرها من الحقوق الهامة لبناء الدولة[٥٧] .

وفيما يتعلق بالمؤسسة العسكرية فقد خصص اكثر من بند لها وضح فيه طريقة التعامل بين السلطة الاتحادية والكانتونات الاخرى ، اذ بمقتضاه تم منح صلاحية التدريب والخدمة الالزامية والتسليح للحكومة الاتحادية ، في حين سمح للسلطات المحلية بمسألة الترقية العسكرية ومتابعة شؤون المحاربين مع منحهم حق الاحتفاظ بجيش محلي على ان لا يتجاوز عدد افراده (٣٠٠) عنصر وفي حالة الحاجة لذلك على الكانتون تقديم طلب للحكومة الاتحادية موضحا فيه الاسباب الداعية للزيادة[٥٨] .

وفي ملف التعليم اشارت احدى بنوده الى تحويله الى نظام تعليمي مركزي من خلال السعي لتأسيس جامعة فيدرالية في منطقة تتوسط الاتحاد يكون منهاجها وفق الروح السويسرية وبناء الهوية الوطنية . كما اشار الدستور الى توحيد العملة والاوزان والمقاييس والغاء الحواجز الكمركية الداخلية مع منح صلاحيات تجارية خاصة لكل كانتون [٥٩].

خول الدستور الجديد الهيئة السياسية مسؤولية العلاقات الخارجية وتنظيم موقع سويسرا مع البلدان الاخرى ومنح حق اعلان الحرب والسلام لها فقط كجهة رسمية تمثل البلاد ، كما خولها حق عقد المعاهدات السياسية والاقتصادية مع الدول الاجنبية لكنه منح بعض الصلاحيات

الاستثنائية لبعض الكانتونات الحدودية بعقد المعاهدة الاقتصادية والتجارية من دون العودة الى الهيئة السياسية بشرط ان تتطابق مع بنود الاتحاد[٦٠].

اما اللغة فنتيجة لموقع البلاد على مفترق الطرق بين عدة ثقافات تتعدد ثقافة ولغة التركيبة السكانية للاتحاد السويسري اذ يتواجد اربعة مجموعات عرقية تشكل النسيج الاجتماعي للمجتمع فأقر الدستور بوجود اربعة لغات رسمية : اللغة الالمانية التي يتحدث بها سكان الكانتونات في شرق ووسط البلاد حوالي (٦٣,٧٪) من المجموع الكلي للسكان ، اللغة الفرنسية التي يتحدث بها السكان في كانتونات الغرب حوالي (٢١٪) من المجموع الكلي ، اللغة الايطالية التي يتحدث بها سكان بعض الكانتونات الجنوب حوالي (٦٪) ، اللغة الرومانشية يتحدث بها اقلية من سكان كانتون جرابوندن حوالي (٠,٥ %) من اجمال عدد السكان [٦١].

حققت تلك الخطوات السلام في البلاد وبدت الامور تسير نحو الاستقرار لاسيما بعد تلاشي الدساتير المحلية والاتجاه نحو تطبيق دستور موحد ساهم بشكل كبير في تحقيق الوحدة للبلاد . وقد تم وصفه في حينها على انه اكبر علامة للانتصار وابرز انجاز حققه السويسريين[٦٢].

٢- السلطة التشريعية :

تتألف السلطة التشريعية في سويسرا وفقاً للدستور من مجلس الشعب ومجلس الشيوخ ويشغل هذين المجلسين نواب موالون لأحزاب من خلال التمثيل النسبي للكانتونات وفقاً لعدد السكان ، يتكون مجلس الشعب من مائتين عضواً ويتخذ من الغرفة السفلى للبرلمان الفيدرالي مقراً له ، في حين يتخذ مجلس الشيوخ الغرفة العليا مقراً له ويتكون من نائبين عن كل كانتون ، وهو بذلك يقر النظام المعمول فيه في الاتحاد القديم ، وتمتد الدورة التشريعية للغرفتين اربع سنوات ويختاران رئيسهما لمدة سنة ويقوم هذا الاخير بتسيير الجلسات ويعد صوته حاسماً في حالة تساوي الاصوات ، ويرأس رئيس مجلس الشعب البرلمان الفيدرالي الذي يجمع في الوقت نفسه مجلس الشعب ومجلس الشيوخ ، وبسبب تلك الوظيفة المزدوجة يلقب رئيس البرلمان عادة بالمواطن السويسري الاول ، وتعقد الغرفتان اربع جلسات سنوية تمتد كل واحدة منها الى ثلاثة اسابيع بحسب تقسيم الفصول[٦٣] .

يعد البرلمان الفيدرالي الدايت السلطة التشريعية العليا في البلاد وهو يفوق بسلطته الهيئة السياسية (المجلس الفيدرالي) والمجالس والحكومات المحلية ومن خلاله يتم اصدار كل القرارات التي تهم البلاد ويتم انتخابه من قبل الشعب ، وقد حاول الدايت الجديد معالجة بعض الاخطاء السابقة ، ولاسيما ما يتعلق بإعداد اعضاء كل كانتون وما لحق من حيف لبعضها من اخفاء

لدورها او تقليل لوجودها في السلطة التشريعية ، كما عالج بطريقة ديمقراطية مسألة تسجيل الاحزاب والتيارات في داخله ، ومن الجدير بالذكر كان للتيار الراديكالي المعتدل قوته داخل الدايت فقد ظهر منه عدد من الشخصيات التي صححت مسار السلطة التنفيذية وعالجت بروح وطنية معظم اخطاء الماضي[٦٤] .

ناقش الدايت عدة قضايا ذكرها الدستور وحاول جاهداً لتفعيلها من اهمها : توحيد هيئات الكمارك والعملة والبريد والمؤسسة العسكرية ، وكانت النتائج ايجابية داخل المناقشات اذ تم الغاء العديد من الحواجز الكمركية ومنح الحرية التامة لمزاولة التجارة بعد ان كانت حكراً لشخصيات محددة ، حاولوا كثيراً عرقلة اقرارها من خلال وجود شخصيات رأسمالية نفعية داخل الدايت ، وعلى هذا الاساس بدأت البضائع تتدفق عبر الاراضي السويسرية سواء الواردة للدولة نفسها او كترانزيت وقد تحولت تلك العائدات الاقتصادية الى فوائد كبيرة لخزينة الاتحاد ، ومن الجدير بالذكر لم تحسم تلك القضايا خلال فصل تشريعي واحد بل امتد لسنوات عديدة[٦٥] .

حاول المجلس الفيدرالي تعويض الحكومات المحلية عن خسارتها للعديد من الواردات التي كانت تدخل الى خزينتها سابقاً لذلك ناقش تلك المسألة ومنحها صلاحية قبض واردات النظام البريدي فتم على اثره تأسيس ثمان عشرة دائرة بريد انتشرت في الكانتونات مع وجود دائرة مركزية العاصمة زيورخ [٦٦].

ادى النجاح الذي حققه البلد في اقرار وتنفيذ مواد الدستور للتوجه لتوحيد العملة بصورة شاملة في عموم الاتحاد ، وفي حقيقة الامر انتشرت داخله اكثر من عملة وكان ذلك بسبب لتدهور الاوضاع السياسية مما فسح المجال لبعض الكانتونات لإصدار عملة خاصة لذلك بدأ الدايت في عام ١٨٥٠م للعمل على توحيد العملة وحصر سكها بيد الحكومة الفيدرالية الا ان تلك القضية اثارت الانقسام من جديد فقد دعت الكانتونات القريبة من فرنسا استخدام الفرنك الفرنسي في حين دعت المحاذية لألمانيا استخدام الجيدار عملة جنوب المانيا للعمل به ، وفي نهاية المطاف استقر الرأي على استخدام الفرنك والنظام المصرفي الفرنسي[٦٧].

كان لتلك الخطوة نتائج اقتصادية مذهلة للبلاد ساعدت على استقرار قيمة العملة داخلياً وخارجياً كما ساهمت في تحفيز عملية التجارة وزيادة نسبة الصادرات كثيراً عن السابق ، ثم سعى الاتحاد لتوحيد المقاييس والاوزان وقد واجه متاعب كثيرة لانتشارها بين ابناء المجتمع وتجذرها فيه لذلك واجه الجميع مشاكل عديدة للتأقلم مع الواقع الجديد وفي الحقيقة استمرت بعض الكانونتان بالعمل[٦٨] بالأوزان القديمة[٦٩] .

اما ما يتعلق بالمؤسسة العسكرية فقد سارت المناقشات بصورة ايجابية داخل الدايت وتمت الموافقة بالإجماع على تنفيذ الدستور وتم التوصل الى قرار صدر عام ١٨٥٠ حدد سن الخدمة الالزامية من عمر عشرين الى اربع وثلاثين وفي حالات محددة الى عمر اربعين عام ، كما منح هذا القانون صلاحيات واسعة لقائد الجيش وحقه في التفتيش والزيارات ومتابعة تطوير العتاد . حتى وصل عدد افراد الجيش في عموم البلاد بعد اعوام قليلة الى سبع وسبعين الف مقاتل مجهز بكامل عدته مع ثمان واربعين الف مقاتل احتياط وبهذا بدأت الدول المجاورة تعيد حساباتها العسكرية مع سويسرة [٧٠].

ناقش الدايت العديد من القضايا التي تمس سيادة وامن البلاد ومنها الحيادية وعدم التخندق مع اي دولة اجنبية والتأكيد على استقلالية القرار السويسري ومنع انزلاق البلاد في حروب خارجية ، وخير مثال على ذلك موقف البلاد من ثورات عام ١٨٤٨م ونتائجها السياسية على البلدان الاوربية فقد كان للحياد اثره في ابعاد سويسرا عن خطر تلك الحروب حتى ان بعض الدول قد انتقدتها لعدم مساعدتها والوقوف الى جانبها [٧١].

لم تكن المناقشات نابعة من فراغ فقد بدا واضح للعيان اصطفاف بعض الكانتونات مع قوى خارجية ، ووقوف اخرى الى جهة معاكسة كما تبين استغلال الاراضي السويسرية كخطوط خلفية لبعض ثوار تلك الدول ، لاسيما وان دستور عام ١٨٤٨ضمن حقوق اللاجئين ، ومن ابرز تلك الحالات استخدام جوزيبي مازيني" Jozebi Mazini"[٧٢] ، تلك البلاد كقاعدة لحركته القومية الجمهورية واستمر نفوذه قوياً فيها[٧٣] ، لذلك كان من ضمن الناقدين لسياسة الحياد واصفاً اياه بعبارات قاسية ونابية ايده في ذلك جميع مناصريه ، وفي حقيقة الامر واجهت الحكومة الفيدرالية مصاعب جمة لثبات موقفها من سياسة الحياد ومن مشكلة اللاجئين التي باتت تزداد عليها [٧٤].

واجه الدايت السويسري مشكلة كبيرة كادت ان تعصف بموقفه المتزمت المحايد من تلك الثورات فقد اقتحم عدد من اللاجئين الفارين من سلطة حكوماتهم الحدود السويسرية ، لاسيما في الكانتونات الحدودية مما اوجد حالة من النقمة لدى بعض الدول فسارعوا الى اتهام الاتحاد السويسري بخرق حياده وعدم احترامه للحكومة المجاورة ، لذلك سارع الدايت والمجلس الفيدرالي لإصدار بيان موحد عبر عن موقف البلاد بصورة عامة ، ذكروا فيه ان دخول اللاجئين كان خارج عن ارادتهم وتم ايوائهم في مخيمات خارج المدن لأسباب انسانية فقط وان حكومة البلاد ملتزمة بكل ما صرحت به اثناء وبعد الثورات [٧٥].

استمرت مشكلة اللاجئين تطارد الحكومة الاتحادية والدايت لغرض اصدار قرار ينهي موقفهم الا ان المشكلة بدأت بالحل بصورة تدريجية وكانت اول انفراجة لها في عام ١٨٤٩م عندما سمحت الحكومة البروسية بدخول اللاجئين الى اراضيها في حين اختار الباقين الاندماج في الحياة العامة السويسرية ، ومن الجدير بالذكر استفادت البلاد من تلك الخبرات وتوظيفها لصالحها في كثير من المرافق العامة [٧٦].

رابعاً: اثر الوحدة في الحياة العامة للدولة:

١- النتائج السياسية:

خصص الدستور الجديد بنوداً هامة لتحقيق الحياة الديمقراطية اذ سمح بتشكيل الاحزاب واقامة المظاهرات وحفظت للمواطن حرية التعبير والمطالبة بحقوقه ، فكان لتلك الخطوات اثرها في تحقيق الديمقراطية الفعلية وفرضها على كل الكانتونات الاخرى فتحول الكلام الى حقيقة واصبحت الديمقراطية حقيقة ملموسة في البلاد واصبح القرار شعبي حقيقي مثل جميع فئات المجتمع[٧٧] .

كان السماح بتشكيل احزاب معارضة معناه تحول القرار السياسي بيد الشعب وعدم اختزاله بشخصيات وفئات محددة ، وخير مثال على ذلك ما نص عليه الدستور بأن سمح للشعب حق المبادرة في اصدار قوانين جديدة او تعديل اخرى قديمة حسب مصلحة البلاد ووفق ما يتلاءم وتوجهات الشعب على ان لا يتعارض ومصلحة البلاد العليا[٧٨] .

ادت تلك الحركات التصحيحية الى اجراء انتخابات ومجالس تشريعية لكل كانتون ومقاطعة على حدى لتكون ممثلة للشعب بصورة حقيقة ، وفي حقيقة الامر كانت زيورخ في مقدمة المدن الداعية للإصلاح اذ لم يرتضي الشعب المشاركة السياسية بل دعا الى توفير التعليم المجاني لجميع الشعب ورفع كل الفوارق الطبقية وحرية التعبير في الصحافة فلحقتها كانتونات اخرى رفعت المطالب نفسها [٧٩].

كان من النتائج الايجابية التي شهدتها البلاد تطور الحياة الديمقراطية فيها وظهور التيارات السياسية والافكار البناءة ، وفي حقيقة الامر ان لذلك التحول تاريخ ومراحل تعود بداياتها الى عام ١٨٣٠م عندما شهدت اوربا قيام ثوراتها التي نبهت الشعوب الى تسلط الحكام وتعسفهم ، فبعد ان كانت الكانتونات السويسرية تدار من قبل فئات محددة كالطبقة العليا الثرية في المدن والريف والطبقة الوسطى البرجوازية التي حكمت البلاد وفق مصالحها التجارية واستحوذت على المناصب الاساسية ، نشأت امامها معارضة تزعمها ابناء الطبقات الدنيا المسحوقة وشكلوا تجمع سياسي تحول بمرور الزمن الى حزب له نظام وبرنامج حمل اسم الحزب

الديمقراطي، كانت قاعدته الحزبية من الفقراء والمعدومين والعمال وصغار الموظفين كما انظم الى صفوفه بعض المثقفين المعارضين لسياسة الاستغلال ومن هؤلاء نشأت طبقة سياسية جديدة دخلت الى الحكم والبرلمان بفعل القانون الانتخابي الذي سمح لهم بالمشاركة(٨٠) .

كما شهدت البلاد ظهور حركة اشتراكية وصلت اليها بفعل المد الذي تفشى في عموم العالم ، وكان سبب وصوله طبيعة النظام الرأسمالي وعدم اكتراث القائمين عليه بمراعاة حرية العامل وتحقيق مطالبه البسيطة فضلاً عن التحولات الاقتصادية في النظام الاقتصادي السويسري اذ كان انتقاله من مجتمع زراعي الى اخر صناعي قد انعكس سلباً باستنساخ التجارب العالمية ونقلها الى سويسرا فظهر للعيان تيار اشتراكي اتسم بالراديكالية المتطرفة رافعاً لواء الحرب الطبقية ومطالباً بتحقيق كل حقوق العمال(٨١) .

تأثر نمو الاشتراكية في سويسرا الى حد كبير بالوجود المستمر لجماعات من المنفيين واللاجئين الذين اما استقروا هناك او استغلوا الحرية النسبية في الظروف السائدة فيها لتنظيم الخطط ، او المؤامرات ، للعودة الى بلادهم وفوق هذا كله وان كان على اتصال به كانت هناك حركة اصحاب الحرف اليدوية من متكلمي الالمانية الذين كثيراً ما عملوا فترة في المدن السويسرية ، ولاسيما زيورخ اثناء سنة التجوال ، وقد بدأت منظمات الطبقة العاملة في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر اساساً بين هؤلاء المهاجرين من اصحاب الحرف اليدوية ولكنها سرعان ما انتشرت بين اهالي سويسرا في المناطق المتحدثة باللغة الالمانية (٨٢).

اخذت تلك التجمعات في مراحلها الاولى الطابع الالماني المتميز في صورة جمعيات تربوية عمالية وفي سنة ١٨٣٨م ظهرت اول محاولة للتكتل على نطاق اوسع من النطاق الاقليمي وهو اتحاد جروتلى"Grotley Union" الشهير الذي كان مفتوحا لأصحاب الورش الصغيرة واصحاب الحرف والعمال المأجورين ايضا وقد اعتنق هذا الاتحاد فيما بعد(٨٣) ، برنامجاً اشتراكياً (٨٤).

لقد ادت حرية التعبير النسبية التي كانت تتمتع بها الكانتونات الى وجود عدد كبير من المنفيين السياسيين ولاسيما من الحرفيين الالمان وغيرها وتحديدا في جنيف قد سببت منذ وقت طويل جدا مناقشات حماسية حول المسألة الاجتماعية اذ نتعرف على تأثيرها حتى عام ١٨٤٥وكذلك تأثير الاشتراكيين الفرنسيين(٨٥) .

زاد تطور هذا التيار بعد عام ١٨٤٨ وزاد مع اقبال المهاجرين وثورات العام نفسه التي جعلت من سويسرا مركز نشاط لمنفيين عديدين المان وفرنسيين فمن سويسرا انطلقت جماعات الانصار التي دخلت بقيادة جوهان فيليب بيكر "Johann Philipp Becker"(٨٦)، في نيسان

وايلول ١٨٤٨ ثم في صيف ١٨٤٩ وبهذا اصبحت البلاد مأوى للمنفيين ونظمت الهيئات العمالية مراكز لدعم ومناصرة المنفيين(٨٧).

لم تكن جميع القوى السياسية محلية او ذات افكار وطنية بل العكس فقد ساهمت الحربة بظهور افكار خارجية متطرفة كادت ان تقود البلاد الى حرب طبقية ومنها الحركة الاشتراكية ولاسيما الجناح المتطرف الذي كان متأثراً بشعارات الرابطة العمالية الاولى(٨٨) ، التي شكلت عام ١٨٦٤م رافعةً شعاراً للوحدة العمالية العالمية ونتيجة لعدم تشدد السلطة الاتحادية تجاه اعضاء الرابطة ، كما هو الحال لدى العديد من البلدان الاوربية ، سمح لعدد كبير من السويسريين للانتماء اليها مما ساعد على تطور الحركة الاشتراكية وازدياد قوتها دفعها لقيام العديد من المظاهرات وصل عددها المئات (٨٩).

وفي الحقيقة كان للانعكاسات الايجابية للحرية السويسرية ان عقدت الرابطة اول مؤتمر لها في جنيف عام ١٨٦٦ الذي ما لبث ان جعل من سويسرا عموماً وجنيف بشكل خاص ميداناً لمعركة بين العناصر الماركسية في الرابطة وانصار ميخائيل الكسندروفيتش باكونين "Mikhael Elexndrofetch Bakoneen" (٩٠)، ولم يكن ذلك لان الماركسية كمذهب كانت قوية في سويسرا بل لان الجماعات العمالية السويسرية الراديكالية كانت الى جانبها ضد الفوضويين حتى وهم في ذروة خلافهم مع كارل ماركس حول عدائه للتحالف مع راديكاليي الطبقة الوسطى(٩١) ، وعلى الرغم من التصادم في كلا الطرفين الفرنسي والالماني الا ان الاخير تمكن من فرض نفسه وتم تأسيس فرع للرابطة في جنيف عام ١٨٦٩(٩٢) .

لم تنجح الرابطة في تحقيق اهداف العمال بالسرعة التي ارادها السويسريين لذلك انبرى عدد من اعضاءها الداخليين بتشكيل حزب خاص بهم اردوا تشكيله وفق منظور سويسري محلي من استنساخ لأفكار خارجية وبالفعل نجحت المهمة بعد ان عقد مؤتمره الاول في زيورخ عام ١٨٧٠ حمل اسم الحزب الوطني الاشتراكي السويسري تضمن برنامجه عدة قضايا كان في مقدمتها : المطالبة في حقوق العمال ، نقد بعض القوانين النافذة ، فصل الكنيسة عن الدولة ، سلم معتدل للنظام الضريبي (٩٣).

كان طموح القادة المؤسسين لهذا الحزب انتشار فكرهم في عموم سويسرا الا ان الحقيقة انهم تمكنوا من الانتشار في بضع كانتونات من الجزء الالماني نتيجة للصراع الايديولوجي الذي كان متفشياً داخل البلاد فضلاً عن دور المهاجرين واللاجئين في تقديم افكارهم الخارجية عن غيرها من الافكار الاخرى (٩٤).

لم تتوقف طموحات العمال السويسريين فقد شكلوا عام ١٨٧٣ اول منظمة محلية خالصة لهم على نطاق قومي تقوم على الهيئات النقابية في المناطق الصناعية الرئيسة وهي رابطة العمل السويسرية كما شكلوا معها صحيفة خاصة بها وناطقة بلسان العمال وبذلك تأسست الفيدرالية العمالية السويسرية [٩٥].

ان ظهور تلك الاحزاب والافكار لا يعني الغاء القديمة منها فقد استمرت التيارات القديمة لاسيما الراديكالي المعتدل الذي كان له الفضل في تأسيس الاتحاد لكنه اجرى تغيرات على نظامه الداخلي وبرنامجه كما حول اسمه الى الحزب الديمقراطي الليبرالي[٩٦] .

٢- النتائج الاقتصادية :

شكل الفلاح جزء مهم من الحياة العامة في البلاد وساهم في معظم الفعاليات السياسية والاجتماعية وكان هذا السبب لكثرة القرى وتفوقها على الحياة المدنية اذ في احيان كثيرة كانت المدن عبارة عن قرية كبيرة لما تحتويه من حياة تشير الى الريف، لكن بمرور الزمن وبعد قيام الاتحاد وتوجه القائمين عليه بإيجاد خصوصية لكل جزء دعت كل تلك التطورات الى ظهور مدن جديدة اتسمت بالحياة الصناعية والتجارية حتى ان بعض الفلاحين قرروا الهجرة اليها قاصدين العمل والاستقرار فيها ، لذلك ظهرت طبقات اجتماعية اكثر جدية في تخصصها ساهمت في انتعاش الحياة الزراعية والصناعية [٩٧].

كانت الحياة الاقتصادية في سويسرا على الاغلب زراعية ورثها الابناء عن الاباء والاجداد لذلك اهتمت الدولة بذلك القطاع المهم ونجحت بتقديم كل ما تتطلبه عملية النجاح وفي الحقيقة كان للقرارات الاقتصادية التي سنها الدستور الاثر الكبير في تطور تلك الحياة اذ ادى رفع الحواجز الكمركية وتوحيد العملة والمقاييس والاوزان الى نقلة نوعية كبيرة في تطور الانتاج الزراعي وفي احيان كثيرة حقق البعض منه الاكتفاء الذاتي للبلاد وفي مقدمتها الحبوب اذ جنب انتاجها الوفير ابعاد البلاد عن المجاعات التي لاحقت بعض البلدان الاوربية حتى عام ١٨٧٠[٩٨].

كما ادى التطور الكبير بدعم ذلك القطاع الى تحول مساحات شاسعة من الاراضي الى مناطق صالحة للزراعة كما زاد انتاج الاخرى منها بعد توفير متطلباتها الاساسية ، ولم يكن اهتمام الدول بمحصول معين من دون اخر اذ دفعت الفلاح لزراعة كل الانواع لكن في الوقت نفسه شددت على الاساسية منها [٩٩].

وفيما يتعلق بالإنتاج الحيواني فقد حقق طفرات كبيرة في زيادة انتاجه لاسيما وان المناخ العام للبلاد ساعد كثيرا على ذلك حتى تحولت سويسرا الى مصدر لإنتاج وتصدير المنتجات

الحيوانية وفي مقدمتها الاجبان التي اشتهرت بها ، فضلاً عن ذلك فقد وجهت الحكومة الاتحادية للاهتمام بالحيوان نفسه ودعت المزارعين للعناية به والعمل على تكاثره وبالفعل كانت النتائج إيجابية فقد زادت اعدادها كثيراً وصلت اواخر عام ١٨٧٢حد التصدير كان منها الخيول والماشية بأنواعها المختلفة(١٠٠) .

على الرغم من الانتشار الواسع لمهنة الزراعة لكن هذا الامر لا يعني ابتعاد الاراضي السويسرية عن الصناعة فقد اشتهرت منذ القدم ببعض الصناعات المحلية ساعدها في ذلك ثلاث قضايا اساسية : الاولى اشتراك ابناؤها كمرتزقة(١٠١) ، في جيوش البلدان الاخرى ، اما الثانية فكانت اتخاذها موقف الحياد ابان اندلاع الثورات الاوربية مما حولها الى ملجأ لأموال الاغنياء ، والنقطة الثالثة مسألة حمايتها للاجئين ساهم بشكل فعال في تدفق الاموال واصحاب الحرف اليها ولاسيما المذاهب المضطهدة في كل من فرنسا وبريطانيا وهولندا وقد اغنوا الصناعة بإضافات صناعية جديدة ساهمت في تطور الواقع الصناعي(١٠٢) .

كما شجعت قوانين الاتحاد ولاسيما الاجراءات الاقتصادية في تطور ذلك القطاع وقد زاد ذلك عندما ربطت البلاد بشبكة من السكك الحديدة اصبحت في اتصال مباشر مع الاسواق العالمية كما ان حرية التجارة وجدت صدى واسعا في عموم اوربا لاسيما بعد عقد معاهدات تجارية مع البلدان الاخرى تمت في السنوات ١٨٦٨ و ١٨٧٠و ١٨٧٢ و١٨٧٤(١٠٣) .

فضلاً عن ذلك فقد اشتهرت البلاد بالعديد من الصناعات في مقدمتها النسيج اذ تقدمت صناعته كثيراً في انتاجه ، حتى انها فاقت بريطانيا في ذلك، لكنها كانت تعاني نقص في المواد الاولية ، كما عرفت البلاد بصناعتها المتميزة للساعات وسرعة تصديرها للبلدان الاخرى ، ومن الجدير بالذكر انعكاس ذلك التطور على قيمة الوارد اليومي للمواطن اذ ساهمت تلك الصناعات في توفير فرص عمل لمعظم ابناء الشعب(١٠٤) .

واذا اردنا توزيع المناطق الصناعية جغرافياً فيمكننا الاشارة الى الاجزاء التي كانت تدين بالمذهب البروتستانتي انتشرت فيها الصناعات الجديدة وذات المعايير الحديثة، في حين استمرت المناطق الكاثوليكية وتحديداً شمال البلاد محافظة على المهن والحرف اليدوية ، وهذا دليل على تأثير القوى الدينية على التطور الاقتصادي (١٠٥).

لم يكن لذلك التطور في الانتاج الزراعي والصناعي ان يأخذ مجراه الطبيعي لولا تبني الدولة الاتحادية قرار ادخال السكك الحديدية كوسيلة جديدة في النقل وفي حقيقة الامر كان لأبناء الطبقة الغنية دوراً مهماً في دفع الحكومة لاتخاذ مثل هكذا قرارات مصيرية(١٠٦) .

لقد واجهت تلك المهمة العديد من المعوقات ومنها سيكولوجي وهو تخوف ابناء البلاد من تلك الواسطة التي عدوها امر خارج الواقع ، في حين عدها اخرين وسيلة لهجرة الشباب خارج البلاد لاسيما حالة عدم الاستقرار التي عاشها الشعب ، وهناك فريق ثالث عدها وسيلة غير امنة وغير متطورة ، ولم يتحمس اليها الا الاغنياء والمزارعين من اجل تخفيض قيمة نقل بضائعهم(١٠٧) .

نوقشت تلك المسألة كثيراً خلال السنوات (١٨٤٨-١٨٥٠) داخل المجلس التشريعي الاتحادي الدايت ولم تحصل الموافقة الا على مد خط حديد واحد تم افتتاحه في عام ١٨٥٠ ربط زيورخ وبادن ، وعندما وجدت الحكومة الاتحادية نجاح المشروع اعادة قراءة قرارتها السابقة وسمحت بمد خطوط اخرى بعدما قررت في اوائل عام ١٨٥١ بمصادرة كل الاراضي التي تراها ضرورية لتحقيق ذلك المشروع خدمة للصالح العام ، ومن الجدير بالذكر استعانتها بخبراء بريطانيين استقدمتهم الى البلاد لغرض اعداد دراسة مد سكك حديدية في عموم البلاد(١٠٨) .

اوصى التقرير بضرورة تغليب المصلحة العامة على المصالح الفردية واوصوا بمد خطين اساسيين الاول يمتد بين بحيرات جنيف وكونستانس عبر البر السويسري الاوسط ، والثاني يمتد من بازل حتى لويسترن عن طريق اولتن ، فضلاً عن خطوط فرعية اخرى (١٠٩).

درس المجلس التشريعي الاعلى والادنى تقرير الخبراء البريطانيين وبعد مناقشات طويلة تم تمرير القانون بشرط محافظته على الصفة الوطنية في التخطيط والتنفيذ وان تتولى الحكومة المركزية والحكومات المحلية تنفيذه ، وبناءً على ذلك صدر قانون السكك الحديدية الجديد لعام ١٨٥٢ واشار في ثناياه على تفاصيل منح الامتيازات ومصادرة الاراضي وطبيعة قبول الشركات والعاملين فيها ، وفي الحقيقة واجهت تلك المرحلة صراع شرس بين الشركات والاحزاب حاول كل طرف السيطرة على المشروع لما له من مردودات اقتصادية كبيرة (١١٠).

دخلت الحكومة الاتحادية بمعترك سياسي جديد كاد ان يعيد الحرب الاهلية للبلاد اذ ادعى كل طرف سياسي احقيته في تنفيذه لذلك قررت الحكومة الاتحادية عرض الموضوع في مناقصة علنية وسمحت لجميع الشركات الكبيرة والصغرة الراغبة في التنفيذ تقديم عطاءاتها مما ولد حالة سلبية اثرت كثيراً في تحقيق الهدف المنشود من ذلك المشروع الذي تلكأ تنفيذه سنوات طوال امتدت من عام ١٨٥٣ وحتى منتصف عام ١٨٦٠، اذ على الرغم من مد ما يقارب (٦٦٣) ميل الا ان ما يعيبه غياب السلطة الاتحادية والرقابية عليه سواء المركزية او السلطة المحلية مع غياب واضح للتخطيط المنهجي فأعلنت العديد من الشركات الصغيرة افلاسها نتيجة لعدم مقدرتها بإيفاء العقد المبرم مع الحكومة (١١١).

لم تكن تلك الحالة عامة فقد اثبتت الشركات الكبيرة نجاحاً في مد الخطوط الرئيسة للبلاد مما دعا لإحالة جميع العقود المبرمة مع الشركات الصغيرة اليها ، وبعد سنوات من العمل وتحديداً في عام ١٨٦٩ تم ربط عموم البلاد بشبكة واسعة من الخطوط انعكست ايجابياً على المستويين : الاقتصادي بزيادة التجارة الداخلية ، والاجتماعي بزيادة ترابط النسيج الوطني اذ من خلالها اصبح المواطن يتنقل بأجور منخفضة وبسهولة اكثر[١١٢] .

كان للنجاح الذي حققه المشروع داخلياً اثره في دراسة ربط البلاد مع البلدان المجاورة بالوسيلة نفسها فتم على اثرها عقد العديد من المعاهدات مع دول الجوار لتحقيق تلك الخطوة ، كان في مقدمتها لقاء جمع الجانبين السويسري والايطالي تم في عام ١٨٦٩ ولقاء ثان تم مع الجاني الالماني عام ١٨٧١ ، وقد اتفق الطرفين كلا اللقاءين على تنفيذ المشروع وتحمل كل واحد منهم التكاليف التي تخص بلاده[١١٣] .

تحققت كل تلك الانجازات من دون تدخل فعلي من الحكومة الاتحادية فقد اكتفت بالإشراف على سير العمل وعقد الاتفاقيات الخارجية واحالة المشاريع الداخلية ولكن لوجود بعض الهفوات في تنفيذ بعض المشاريع قررت في عام ١٨٧٤ تحويل جميع امتيازاته لسيطرتها المباشرة والفعلية وتحول جميع العاملين فيه الى موظفين او شركات منتدبة تحت عنوان القطاع المختلط العام والخاص[١١٤] .

كان لذلك المشروع وتعديلاته الاخيرة اثرها البالغ في تحقيق تقدم في مختلف القطاعات الاقتصادية وادى بنتائج ايجابية كبيرة لتبادل الخبرات والثقافات مع البلدان الاخرى ، ومن الجدير بالذكر استمرار الحكومة بعقد اللقاءات مع البلدان الاخرى لإتمام عملية الربط [١١٥].

٣- النتائج الاجتماعية :

يعد التعليم في مقدمة الملفات التي ناقشها وسعى لحلها دستور البلاد الجديد الذي حاول جاهداً ايجاد تعليم مركزي موحد خصص لأجله بنود محددة اشارت بإنشاء جامعة فدرالية موحدة ومدرسة تقنية كبيرة كانت الغاية منها توفير بيئة تزيل الفوارق الدينية وتقلل من الاختلافات العرقية بين الجرمان واللاتين وتساعد على ايجاد روح المواطنة فضلاً عن احياء الثقافة السويسرية القديمة [١١٦].

واجهت تلك الخطوات وحتى عام ١٨٥٣معوقات كثيرة فبعد ان تم اختيار زيورخ كمقر لتلك الجامعة ظهر للعيان صراع واضح داخل المجلس التشريعي الاتحادي الدايت اذ انقسم على عدة فئات وبدت المخاوف تساور جميع الاطراف اذ اشار ابناء الجزء الفرنسي من البلاد خشيتهم من سيطرة ثقافة الجزء الالماني ، كما خشي الكاثوليك على مذهبهم بعدما حاول القائمين على

التعليم اتباع المذهب العلماني ، لذلك سارت عملية التعليم ببطء شديد واصبح من الضروري اعادة تقييم الواقع السويسري وايجاد حل لتلك المشكلة[١١٧] .

كان الحل الوحيد ايجاد جامعات اخرى وبالفعل حصلت موافقة الدايت في عام ١٨٥٤ على تأسيس اكثر من جامعة وفي مختلف الكانتونات ومنها في بازل وزيورخ وبرن وجنيف ولوزان ونيوشاتل ، وبعد النجاح الذي حققته في سنتها الاولى ادرك رجال الحكم صعوبة دمج الثقافات بجامعة واحدة لذلك قرروا تطبيق الفكرة ذاتها على المدرسة التقنية من خلال تعميمها على الكانتونات وهذا ما حصل في عام ١٨٥٥ اذ تأسست اكثر من مدرسة تقنية، مختصة بالصناعة والعمران والهندسة والتجارة والنقل والغابات والزراعة والعلوم ، هدفها اعداد كوادر محلية في مختلف التخصصات العلمية والتقنية لإعداد جيل جديد يكون بديلاً للخبرات الاجنبية المتوفرة في البلاد ، ومن الجدير بالذكر حققت تلك المدارس نجاحاً باهراً حتى تحولت كمنافس لبعض البلدان الاوربية [١١٨].

وفيما يتعلق بالحياة الدينية فعلى الرغم من التقدم الكبير في كافة مجالات الحياة الا ان المشاعر الدينية استمرت تداعب عقول الشعب وان الصراع الازلي بين اتباع الكنيسة والراديكاليين بكافة اجنحتم استمر يؤدي دوره السلبي في عدم تحقيق السلم المجتمعي ، اذ لم ينسى الطرفان ما فعله الاخر به من حروب دامية[١١٩] .

تمكنت الحكومة الفيدرالية من فرض سيطرتها بقوة القانون على جميع الاطراف منذ عام ١٨٤٨ ولم تواجه الا تصريحات اطلقت من كلا الجانبين استطاعت اخمادها بقوة ، الا ان ما حدث في عام ١٨٦٤ كان بمثابة اعادة للحرب الاهلية وذلك عندما صرح البابا بيوس التاسع [١٢٠] "Beos IX" (١٧٩٢-١٨٧٨) ، اثناء احدى خطبه دعا فيها الى سيادة النصرانية والعمل بتعاليمها في عموم الاراضي السويسرية وشبه الراديكاليين بالهراطقة، رد الراديكاليين كان سريعاً فقد بينوا احترامهم للسلطة التشريعية والتزامهم ببنود الدستور الذي كفل الحياة العلمانية في البلاد وزادوا على ذلك بإحدى التصريحات بما مفاده لا وجود للسلطة الدينية في سويسرا[١٢١] .

ولدت تلك الافعال ردود فعل سلبية فقد اعلن اسقف بازل بعدم تبعيته دينياً لبابا روما فتبع ذلك الاعلان تحشد كبير قاده اتباع الكنيسة اذ خرجوا بمجاميع في عموم البلاد مرددين شعارات دعت للعودة للعمل بالنظام القديم ، فسارعت الحكومات المحلية لنشر عناصرها للحد من تفاقم المشكلة داعية لحقن دماء ابناء الشعب الواحد ونسيان الماضي وتغليب المصلحة الوطنية والاحتكام بالدستور[١٢٢] .

كان النصر لصالح الراديكاليين في تلك المعركة فقد اعلنت اسقفيات اخرى اتباعها قرار بازل تاركين تبعيتهم لبابا روما وداعين لتأسيس مرجع ديني سويسري ، لكن اتباع الكنيسة لم يوافقوا على تلك الطروحات واستمروا بالتحريض ضد الحكومة الفيدرالية طوال الفترة من عام ١٨٦٤ وحتى عام ١٨٧٢ بل ظهرت مجاميع متطرفة منهم دعت للخروج عن سلطة الدولة ، وبناءً على تلك الاوضاع قررت الحكومة في اوائل عام ١٨٧٣ لجميع رجال الدين المتواجدين على ارضها لقطع علاقتهم مع الكنيسة في روما فوافق عدد كبير منهم وعارض الباقين ذلك القرار (١٢٣).

رفض اثنان وتسعون قساً ذلك القرار وعدوه تدخلاً في شؤونهم الخاصة فلجأت الحكومة الى استخدام عقوبات مختلفة بحقهم كان من اهمها الغرامة المالية ، الا ان اصرار كل طرف بموقفه دعا الحكومة الى استخدام الجيش للقضاء على ذلك التمرد الذي تزامن مع تدخل البابا بيوس التاسع في تغيير كاهن كنيسة جنيف فعدت الحكومة ذلك الاجراء تجاوزاً لابد من ايقافه فحركت قواتها العسكرية وتمكنت من تثبيت سلطتها في عموم البلاد(١٢٤) .

بعد ان تمكنت الحكومة من السيطرة عسكرياً سارعت لتعديل الدستور فأصدرت قانون معدل في اواخر عام ١٨٧٣ منعت بموجبه جميع النشاطات التي تقوم بها الجمعيات الدينية في المدارس والمستشفيات كما فرضت على رجال الدين الزامهم بإداء القسم المدني عند الترشيح للانتخابات الشعبية ومعاملتهم كموظفين مدنيين لدى الدولة (١٢٥).

ردت الباباوية ببيان تهكمي في العام نفسه استهجنت فيه ما اصدرته الحكومة الفيدرالية فقابلتها الاخيرة بأن سلمت سفير البابا في البلاد جواز سفره ودعته للمغادرة كما الغت السفارة واصدرت تعليمات جديدة كان وطأها قاسياً على اتباع كنيسة روما من الكاثوليك ساندها في ذلك الموقف الشعبي المؤيد والمناصر لقرارات الحكومة (١٢٦).

اصر اتباع الكنيسة من المؤيدين والمؤمنين بقرارتها على موقفهم وطالبوا بكل عزم حكومة بلادهم لتغيير موقفها وتصحيح مسارها لحفظ السلم المجتمعي وحرية العبادة فما كان منها الى اعادة دراسة لكل قراراتها السابقة المتعلقة بالحياة الدينية وبناءً على ذلك اصدر المجلس التشريعي الاتحادي الدايت قراراً جديداً في عام ١٨٧٤ شمل تعديلاً لبنود الدستور الاصلي والمعدل كفل فيه حرية العبادة وتبعية الكنائس ومنح رجال الدين استقلالهم ومنع التداخل في القرارات وفصل السلطة الزمنية عن الدينية وبهذا نجحت الحكومة في تحقيق هدفها في الاستقرار والتوجه لإكمال مسيرة التطور التي بداتها عام١٨٤٨ (١٢٧).

لم تكن النتائج التي خلفها اتحاد البلاد مقتصرة على الجانبين العلمي والديني بل شملت اخرى ومنها تطور الحياة الادبية وذلك بزيادة عدد الشعراء وظهور اخرين لاسيما في الاعوام ١٨٥٠و١٨٥٥ كما ظهرت العديد من الروايات الجديدة التي جسدت الملاحم التاريخية التي عاشتها البلاد ، ومن الجدير بالذكر الجهود الحكومية التي دعمت تلك الاعمال لإبراز الشعور الوطني وللاستفادة من التجارب المريرة التي عاشها الشعب [١٢٨].

فضلاً عن ذلك التطور الاهتمام بالفنون الجميلة وبحركة الزخرفة والفنون التشكيلية ولاسيما بعدما تم الكشف في عام ١٨٥٠ في احدى الاحصائيات عن عدد النصب التذكارية التي تحطمت اثناء الحروب وما مرت به البلاد ، التي يعود تاريخها الى العصور الوسطى ، فقد كشف الاحصاء عن الاعمال التي حطمت ومنها لوحات فنية قديمة ونصب تذكارية تشير لتاريخ البلاد فضلاً عن ما لحق بأسوار المدن القديمة وابراجها وبواباتها العملاقة كما اختفت التصاوير والزخارف التي كانت منتشرة على الجدران وكذلك الحال على موجودات الكنائس والاديرة حيث تم تهريبها من البلاد مقابل اموال او نتيجة اعمال تخريب متعمدة [١٢٩].

ادركت الحكومة الاتحادية الخسارة التاريخية التي تعرضت لها بلادهم ولكن بعد فوات الاوان فتم في عام ١٨٥١ تأسيس الجمعية السويسرية للحفاظ على الاعمال التاريخية الفنية وتبعها خطوة ثانية في عام ١٨٥٢ بتأسيسها المتحف الوطني السويسري في زيورخ ، وقد شجع هذا العمل المهاجرين السياسيين البولنديين لبناء متحف يخص تراثهم يكون على الارض السويسرية متخذاً من قلعة رابرزويل"Rapperswil" مقراً له وقد تم في عام ١٨٧٠ وهذا مثال على التعايش بين الثقافتين [١٣٠].

كما اهتمت الحكومة بالتاريخ وابدت اهتمامها بالمؤرخين لتوثيق تاريخ بلادهم وعلى الرغم من صعوبة الحصول على وثائق الفترة المنصرمة لكن ظهر عدد منهم ممن تمكن من اظهار جوانب مهمة من تاريخ البلاد ، ومن الناحية الجغرافية ظهر اهتمام بالغ بجبال الالب وزاد توجه الحكومة لتطوير حركة السياحة والتمتع بهواية التزلج التي ازداد الاقبال عليها بعد الاستقرار الامني الذي حصلت عليه البلاد وقد اشارت الاحصائيات للسنوات من ١٨٥٠م لغية ١٨٦٥ الزيادة الكبيرة في عدد السياح كما وظهرت العديد من الدراسات التي سلطت الضوء على تلك الجبال من خلال اعداد الخرائط اللازمة لكل سائح ، فضلاً عن توفير المناخ اللازم للرسامين الذين اهتموا برسم لوحات زيتية جسدت طبيعة بلادهم لكسب المزيد من الاجانب وجذبهم للتوجه الى تلك المناطق السياحية وفي حقيقة الامر مزج الاهتمام بها بجانبين علمي ورياضي[١٣١] .

كما منح الدستور حرية العمل الصحفي لذلك نشطت في كل الكانتونات حركة صحفية واضحة عملوا فيها بمنتهى الحرية من دون قيود لذلك لا غريب ان يهتم كل مواطن بقراءة صحيفة معينة ومن الجدير بالذكر هناك صحف صدرت باللغة الالمانية واخرى بالفرنسية وثالثة بالإيطالية والجميع يقرأ حسب اللغة والهواية ، وما يميزها جميعاً انها صدرت في اطار اختلف عن صحف غرب اوربا عامة ، فهي صحف قلما نجد في احداها صورة اذ انها كانت عملية وعلمية عالجت الموضوعات من زاوية مختلفة (١٣٢).

لقد زاد اهتمام كل كانتون بالحركة الصحفية لاسيما وان هذه المهنة كانت محببة لدى المواطن السويسري لذلك انتشرت في عموم البلاد ، ولم تقتصر موضوعاتها على الجانب السياسي بل كانت شاملة لجوانب الحياة المختلفة (١٣٣).

كما كان للدستور الجديد اثره فقد ظهرت سويسرا كدولة محايدة وكان لتأسيس الصليب الاحمر الدولي صدا مهما في هذا المجال اذ تم في عام ١٨٦٣ في جنيف تأسيس منظمة الصليب الاحمر من اجل اعانة جرحى ومرضى الجيوش اثناء الحرب واصبحت البلاد على المستوى الاستراتيجي العالمي واحة الحياد وهمزة الوصل لتسوية النزاعات العسكرية منذ مؤتمر فينا (١٣٤).

وفي حقيقة الامر لم تكن جميع النتائج ايجابية فقد كان هناك العديد من المؤشرات السلبية التي لم تتمكن الحكومة المركزية والحكومات المحلية من ايجاد حل لها وفي مقدمة تلك المشاكل كانت قضية الهجرة اذ قرر عدد غير قليل من ابناء الشعب ترك بلادهم والتوجه الى العالم الجديد لاسيما الى الولايات المتحدة الامريكية بحثاً عن اجواء اخرى تختلف عن المتوفرة في بلادهم . والجدول ادناه يوضح اعداد المهاجرين بالألاف(١٣٥).

	١٨٥١-١٨٦٠	١٨٦١-١٨٧٠	١٨٧١-١٨٨٠
سويسرا	٦	١٥	٣٦

يبدو مما تقدم ان هناك عدد لا بأس به من ابناء الشعب ما زالوا غير مقتنعين بكل الاجراءات التي اتخذتها حكوماتهم لذلك سعوا الى ايجاد ملجئ اخر لهم يحقق لهم طموحاتهم.

الخاتمة

توصل البحث الى مجموعة من النتائج اهمها :

١- تمتعت الكانتونات السويسرية منذ امد بعيد باستقلال ذاتي ازداد من قوته بمرور الزمن والتجأ في احيان كثيرة الى دول خارجية حسب الرقعة الجغرافية التي وقع فيها .

٢- لم تهتم الدول المجاورة بمصلحة سويسرا كدولة موحدة بقدر اهتمامهم كدويلات صغيرة يمكن التدخل في شؤونها وفرض هيمنتهم عليها .

٣- كان للاستقلال السياسي لكل وحدة ادارية اثره في زيادة الضرائب وتباين نسبة الكمارك مما انعكس سلباً على الوضع العام للدولة ككل .

٤- ان الامتيازات السياسية التي تمتع بها رجال الحكم في كل كانتون كانت المانع الاكثر قوة في الوقوف بالضد من عملية الاتحاد .

٥- تم كتابة دستور عام ١٨٤٨ بطريقة ديمقراطية حقيقية عبرت عن عموم الشعب اذ تمكن من لم شمل معظم فئات الشعب من دون تمييز او تفرقة دينية او عرقية او سياسية .

٦- يعد دستور عام ١٨٤٨ البداية الحقيقة لدولة سويسرا الحديثة وله الفضل في وحدة الصف السياسي وترسيخ روح الديمقراطية وبناء احزاب وطنية بطريقة سليمة .

٧- امتد اثر الدستور وشمل مختلف قطاعات الحياة فمن خلاله شهدت البلاد انقلاباً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً دفع بعجلة التقدم جاعلاً من سويسرا دولة متقدمة ومتفوقة عن بعض الدول الاوربية الاخرى .

٨- اتسم اثر الدستور الجديد بالشمولية وذلك من خلال معالجته لأي بند اعاق بناء الدولة وهو بذلك شمل قطاعات الحياة كافة، وهذا ما جسده من خلال اهتمامه بالأدب والفن والعلوم المختلفة.

هوامش البحث:

ملاحظة: سأذكر هنا معلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها لأول مرة مما يغنينا عن اعداد جريدة للمصادر والمراجع.

(١) احمد نور الدين سامي ، معجم المصطلحات ، مكتبة النهضة ، بيروت ، ١٩٦٠،ص٤٥٦.

(2) The New Encyclopedia Britannica, Chicago, 1988, V11, P.450.

(٣) محمد الوكيل ، تاريخ اليهود في دول غرب اوربا ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٠، ج١، ص ٥٦٩.

(4) https://ar.wikipedia. -6-8-2019.

(٥) علي تحسين نوري ، تاريخ الامم والشعوب وحضارتها ، النور للنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠، ص ١٥٩.

(٦) صلح ويستفاليا : وهي معاهدة دولية انتهت بموجبها حرب الثلاثين عام بين اسبانيا ومملكة الاراضي المنخفضة المتحدة ، وتعد اول اتفاق دبلوماسي في العصور الحديثة تم توقيعه عام ١٦٤٨م ، وكانت على مرحلتين تمت الاولى في مدينة ميونستر والثانية في مدينة اسنابروك ، وقد تم الاتفاق على عدة بنود وهي: لابد أن يكون هناك سلام نصراني وعالمي دائم، وصداقة مخلصة، بين فخامة إمبراطور الإمبراطوريةِ الرومانية المقدّسةِ، وبين جميع الحلفاءِ الذين شاركوا في الحرب، تستولي فرنسا على الالزاس وأعالي الراين، وتحتفظ بـ(هتز وتول وفردان). تستولي السويد على النصف الغربي من بوميرانيا وبعض الأسقفيات وتتحكم بمصبات الأنهار في الإمبراطورية ، يتم ألحاق بوميرانيا الشرقية ومجدبرغ، وعدة أسقفيات بإمارة براندبرغ وتنتقل زعامة البروتستانت من أمير سكسونيا إلى أمير براندبرغ . يعترف الإمبراطور المقدس باستقلال هولندا وسويسرا ،يسمح لأتباع لوثر وكالفن بالحرية الدينية الكاملة في جميع أنحاء الإمبراطورية الرومانية المقدسة .يتعهد إمبراطور الإمبراطوريةِ الرومانية المقدّسةِ بالتقيد بنصوص معاهدة اغزبرغ، والتي تسمح بممارسة الحريات الدينية لجميع الطوائف النصرانية. أعادة الولاء والطاعة من قبل جميع الناخبين وأمراءِ لإمبراطور الإمبراطوريةِ الرومانية المقدّسةِ . تعهدت جميع الدول في حالة حدوث أيّ نزاع في المستقبل عدم تقديم أي مساعدة لأطراف النزاع ، طبقاً لمعاهدة الصداقةِ المتبادلةِ بين جميع الأطراف تقرر إصدار عفو عامّ . للتفاصيل ينظر : عمار شاكر محمود ، حارث عبد الرحمن التكريتي ، " حرب الثلاثين عام (١٦١٨-١٦٤٨) قراءة في الاسباب والنتائج" ، مجلة سر من رأى ، كلية التربية – جامعة سامراء ، العدد ٣٨، المجلد ١٠، سامراء ، ٢٠١٤، ص١٠٣-١٠٥ .

(٧) عبد العظيم رمضان ، تاريخ اوروبا والعالم في العصر الحديث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٧، ج١،ص ١٤٥-١٤٦.

(٨) محمد الوكيل ، المصدر السابق ، ص ٥٧٧.

(٩) عبد الحميد المتولي واخرون ، القانون الدستوري والنظم السياسية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، د . ت ، ص١٧٢.

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٥٩٧.

(11) Irene Collins , The Age of Progress A Survey of European History from 1789-1870 , Edward Arnold (Publishers) LTD , LONDON , 1964, P.358.

(12) E. Bonjour , H. S. Offler, A Short History of Switzerland , AT The Clarendon Press , Oxford , 1955,P.257.

(١٣) فائق طهبوب ، محمد سعيد حمدان ، تاريخ العالم الحديث والمعاصر ، ط٢، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ، ٢٠١٠، ص ٩٦.

(١٤) عبدالحميد البطريق ، التيارات السياسية الحديثة والمعاصرة ١٨٥١-١٩٧٠، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٦، ٤٠-٤١.

(١٥) فائق طهبوب ، محمد سعيد حمدان ، المصدر السابق ، ص ٩٦.

(16) Phillips W ALISON , Moder Europe 1815-1899, Rivigtons, London , 1924,P. 262.

(17) CHARLES GILLIARD , PROFESSOR J. C. BIAUDET , A History of Switzerland , Translated by D. L. B. Hartley , Georg Allen ,London , 1955. P.93.

(18) E. BONJOUR , H. S. OFFLER,Op.Cit.,P.258.

(19) CARLTON J. H. HAYES , MARSHALL WHITHED BALDWIN , History of Europe , The Macmillan Company , New York , 1949,P.770.

(20) HANS KOHN , Nationalism and Liberty The Swiss Example, George Allen , London, 1955,P.107.

(21) CHARLES GILLIARD , PROFESSOR J. C. BIAUDET ,Op.Cit.,P.94.

(22) E. BONJOUR , H. S. OFFLER,Op.Cit.,P.259.

(23) IRENE COLLINS ,Op.Cit.,P. 422.

(٢٤) بدأ زونجلي دعوته في مدينة زيورخ وقد بدأ يبث افكاره من خلال وعظه في كنيسة زيورخ الكبرى فأصبح له اتباع كثيرون وتوسعت هيمنته مما ادى الى انقسام الكانتونات السويسرية بين البروتستانت والكاثوليك فكانت حصة زونجلي ست مقاطعات وبعض المدن في جنوب المانيا . للتفاصيل ينظر :اكرم عبد علي ، تاريخ اوروبا الحديث ، دار الفكر ، الاردن ، ٢٠٠٩،ص ٤٣.

(25) HANS KOHN ,Op.Cit.,P.126.

(26) G.N.CLARK , J.R.M.BUTLER ,Material Progress and World-Wide Problems 1870-1898, Cambridge Modern,London,1970,P.21.

(27) CHARLES GILLIARD , PROFESSOR J. C. BIAUDET ,Op.Cit.,P.95.

(28) E. BONJOUR , H. S. OFFLER,Op.Cit.,P.261.

(29) F.LEE BENNS ,Europe 1870-1914,Division of Meredith Publishing Company ,New York , 1965,P.202.

(30) CARLTON J. H. HAYES , MARSHALL WHITHED BALDWIN ,Op.Cit.,P.795.

(31) PHILLIPS W ALISON ,Op.Cit.,P. 268.

(٣٢) كارلتون ج . هـ . هيز ، الثورة الصناعية ونتائجها السياسية والاجتماعية ، تعريب : احمد عبدالباقي، ط٢، منشورات مكتبة المثنى ، بغداد ، ١٩٦٢، ص ٢١٤.

(33)(33) B . BRADFIELD , A Pocket History of Switzerland , Achweizer Spiegel Verlag , Zurich ,1960,P.47.

(34) G.N.CLARK , J.R.M.BUTLER ,Op.Cit.,P.34.

(35) E. BONJOUR , H. S. OFFLER,Op.Cit.,P.264.

(36) CARLTON J. H. HAYES , MARSHALL WHITHED BALDWIN ,Op.Cit.,P.838.

(37)CHARLES GILLIARD , PROFESSOR J. C. BIAUDET ,Op.Cit.,P.97.

(38) B . BRADFIELD ,Op.Cit.,P.50.

(39) Ibid.,P.142.

(40) G.N.CLARK , J.R.M.BUTLER ,Op.Cit.,P.110.

(41) Al.Parkins, Clarenceet,The Development of European Civilization From the Earliest Times to the Present, New York,Oxford University,1940,P.245.
(42) E. BONJOUR , H. S. OFFLER,Op.Cit.,P.279.
(43) CHARLES GILLIARD , PROFESSOR J. C. BIAUDET ,Op.Cit.,P.99.
(44) CARLTON J. H. HAYES , MARSHALL WHITHED BALDWIN ,Op.Cit.,P.840.
(٤٥) هنري جون تمبل بالمرستون : ولد في العشرين من تشرين الاول عام ١٧٨٤، درس في مدينة هارو، ثم التحق بجامعة ادنبرة لدراسة الفلسفة عام (١٨٠٠)،اصبح عضوا في البرلمان عام (١٨٠٧)، ووزيراً للخارجية (١٨٣٥-١٨٤١) ولمدة ثانية (١٨٤٦-١٨٥١)، ووزيراً للداخلية (١٨٥٢- ١٨٥٥)، ورئيسا للوزراء (١٨٥٥-١٨٥٨) ومرة ثانية (١٨٥٩-١٨٦٥) وتوفي في الثامن عشر من تشرين الاول عام ١٨٦٥. للتفاصيل ينظر:

Pemberton, W. Baring, Lord Palmerston, London, The Batch Warth ,Press, 1954
(46) CHARLES GILLIARD , PROFESSOR J. C. BIAUDET ,Op.Cit.,P.144.
(47) Ibid.,P.101.
(48) B . BRADFIELD ,Op.Cit.,P.51.
(49) E. BONJOUR , H. S. OFFLER,Op.Cit.,P.280.
(50) G.N.CLARK , J.R.M.BUTLER ,Op.Cit.,P.244.
(51) Al.Parkins,Clarenceet,Op.Cit.,P.246.
(52) CHARLES GILLIARD , PROFESSOR J. C. BIAUDET ,Op.Cit.,P.104.
(53) E. BONJOUR , H. S. OFFLER,Op.Cit.,P.286.
(٥٤) محمد الوكيل ، المصدر السابق ، ص ٥٧٢-٥٧٣.
(٥٥) كارلتون ج . هـ . هيز ، المصدر السابق ، ص ٢٣٩.
(56) CARLTON J. H. HAYES , Marshall Whithed Baldwin ,Op.Cit.,P.851.
(57) CHARLES GILLIARD , PROFESSOR J. C. BIAUDET ,Op.Cit.,P.151.
(58) E. BONJOUR , H. S. OFFLER,Op.Cit.,P.288.
(59) Al.Parkins,Clarenceet,Op.Cit.,P.250.
(60) G.N.CLARK , J.R.M.BUTLER ,Op.Cit.,P.249.
(٦١) محمد الوكيل ، المصدر السابق ، ص ٥٧٠-٥٧١.
(62) E. BONJOUR , H. S. OFFLER,Op.Cit.,P.292.
(٦٣) محمد الوكيل ، المصدر السابق ، ص ٥٧٣.
(64) E. BONJOUR , H. S. OFFLER,Op.Cit.,P.296.
(65) CARLTON J. H. HAYES , MARSHALL WHITHED BALDWIN ,Op.Cit.,P.856.
(66) Lloyd,T.O.,Empire Welfare State,Europe 1815-1906, Oxford University Press, London,1997,P.321.
(67) E. BONJOUR , H. S. OFFLER,Op.Cit.,P.299.
(٦٨) لم تنضبط المقاييس والاوزان بصورة نهائية حتى صدور قانون عام ١٨٧٥م والذي بموجبه توحدت وبصورة اجبارية في عموم الاتحاد . للتفاصيل ينظر :

E. BONJOUR , H. S. OFFLER,Op.Cit.,P.299.
(69) CHARLES GILLIARD , PROFESSOR J. C. BIAUDET ,Op.Cit.,P.160.
(70) Lloyd,T.O.,Op.Cit.,P.313.
(71) G.N.CLARK , J.R.M.BUTLER ,Op.Cit.,P.258.

(٧٢) جوزيبي مازيني : (١٨٠٥-١٨٧٢) مواطن ايطالي اهتم بالفلسفة والسياسية ، ولد في جنوة ، لقب بروح ايطاليا نظراً لأعماله السياسية الكبيرة في الدفاع عن وطنه وحب الاستقلال ، عمل محامياً لفترة من الزمن ، انتمى للجمعيات السرية واسس واحدة خاصة لفكره اسماها ايطاليا الفتية ، له دور كبير في ثورات عام ١٨٤٨م . للتفاصيل ينظر:

Encyclopedia Britannica 2005-CD.

(٧٣) ج.هـ . كول ، تاريخ الفكر الاشتراكي ، ترجمة : عبدالكريم احمد ،الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥، الجزء الثاني – المجلد الثالث ، ص ١٢٤.

(74) E. BONJOUR , H. S. OFFLER,Op.Cit.,P.302.

(75) CARLTON J. H. HAYES , MARSHALL WHITHED BALDWIN ,Op.Cit.,P.890.

(76) Al.Parkins,Clarenceet,Op.Cit.,P.257.

(77) Lloyd,T.O.,Op.Cit.,P.316.

(78) E. BONJOUR , H. S. OFFLER,Op.Cit.,P.309.

(79) CHARLES GILLIARD , PROFESSOR J. C. BIAUDET ,Op.Cit.,P.158.

(80) G.N.CLARK , J.R.M.BUTLER ,Op.Cit.,P.261.

(81) Thompson David ,World History from 1815to 1848, Stanford University Press, London,1963,p.412.

(٨٢) ج.هـ . كول ، المصدر السابق ، ص ١٢٢.

(٨٣) اعتنق برنامج اشتراكي في عام ١٨٧٨م .

(٨٤) ج.هـ . كول ، المصدر السابق ، ص ١٢٢.

(٨٥) جاك دروز ، التاريخ العام للاشتراكية من ١٨٧٥ الى ١٩١٨، ترجمة : انطوان حمصي ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ٢٠٠١، الجزء الثاني – القسم الثاني ، ص ٣٠.

(٨٦) جوهان فيليب بيكر : (١٨٠٩-١٨٨٦) ولد في المانيا من اسرة فقيرة ، انتمى للعمل السياسي منذ حياته الاولى ، تنقل بين البلدان المجاورة ، توفي في سويسرا كانتون جنيف . للتفاصيل ينظر :

Encyclopedia Britannica 2005-CD.

(87) E. BONJOUR , H. S. OFFLER,Op.Cit.,P.311.

(٨٨) الرابطة العمالية الاولى : اتحاد عمالي عالمي تبنى الدفاع عن القضية العمالية وقد اعتبر ان مسألة الحدود لاوجود لها امام قضيتهم ، يعد عام ١٨٦٤م بدايتها الاولى على يد كارل ماركس ورفاقه من اتباع المذهب الشيوعي ، حققت الرابطة انتشاراً واسعاً في عموم البلدان الاوربية الا ان عمال فرنسا قد تجاوزا المخططات المرسومة لهم باشتراكهم بحركة كومونة باريس مما ادى الى اضعفاها ونهايتها فيما بعد ، أعلن حلها في مؤتمر فيلاديفيا في الخامس عشر من تموز في ١٨٧٦. للتفاصيل ينظر : حارث عبد الرحمن التكريتي ، "الرابطة الدولية الاولى للعمال ١٨٦٤-١٨٧٦ (دراسة في اسباب النشوء والانهيار "، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة تكريت ، العدد ١٢ ، المجلد ٢٠، تكريت ، ٢٠١٣.

(89) CARLTON J. H. HAYES , MARSHALL WHITHED BALDWIN ,Op.Cit.,P.901.

(٩٠) ميخائيل الكسندروفيتش باكونين : (١٨١٤-١٨٧٦) ولد في روسيا من اسرة نبيلة ، اشتغل في بداية حياته في المجال العسكري اذ عمل ضابطاً ، انسحب من الحياة العسكرية عام ١٨٣٥، توجه للفلسفة وتأثر بالحلقات الراديكالية كثيراً ، غادر بلاده عام ١٨٤٢ليتجول في اكثر من دولة ، ابرز ما يميز افكاره دفاعه عن الحرية ومعارضته للماركسية . للتفاصيل ينظر :

Encyclopedia Britannica 2005-CD.

(٩١) ج.هـ . كول ، المصدر السابق ، ص ١٢٤.

(٩٢) جاك دروز ، ص ٣٦.

(93) Al.Parkins,Clarenceet,Op.Cit.,P.268.

(٩٤) جاك دروز ، المصدر السابق ، ص ٣٨.

(٩٥) ج.هـ . كول ، المصدر السابق ، ص ١٢٤-١٢٥.

(96) G.N.CLARK , J.R.M.BUTLER ,Op.Cit.,P.262.
(97) E. BONJOUR , H. S. OFFLER,Op.Cit.,P.319.
(98) Al.Parkins,Clarenceet,Op.Cit.,P.269.
(99) CHARLES GILLIARD , PROFESSOR J. C. BIAUDET ,Op.Cit.,P.167.
(100) Lloyd,T.O.,Op.Cit.,P.319.

(١٠١) كانت هذه الظاهرة قديمة وقد انتقدها زونجلي عندما هاجم تجنيد الفرق السويسرية لمصلحة البابا وضد تاجير فرنسا للفرق السويسرية المرتزقة ولام البابوات لتشجيعهم هذه الحرفة الفاسدة .للتفاصيل ينظر : اكرم عبد علي ، المصدر السابق ، ص ٤٤.

(102) Thompson,David,Op.Cit.,P.460.
(103) E. BONJOUR , H. S. OFFLER,Op.Cit.,P.322.
(104) Thompson,David,Op.Cit.,P.462.
(105) CHARLES GILLIARD , PROFESSOR J. C. BIAUDET ,Op.Cit.,P.169.
(106) Thompson,David,Op.Cit.,P.466.
(107) Ibid.,P.461.
(108) Lloyd,T.O.,Op.Cit.,P.324.
(109) Thompson,David,Op.Cit.,P.470.
(110) E. BONJOUR , H. S. OFFLER,Op.Cit.,P.329.
(111) Ibid.,P.3
(112) Ibid.,P.3
(113) Ibid.,P.335.
(114) PHILLIPS W ALISON ,Op.Cit.,P. 285.
(115) E. BONJOUR , H. S. OFFLER,Op.Cit.,P.3
(116) Lloyd,T.O.,Op.Cit.,P.330.
(117) Thompson,David,Op.Cit.,P.475.
(118) E. BONJOUR , H. S. OFFLER,Op.Cit.,P.339.
(119) Ibid.,P.3

(١٢٠) بدأت حركة البابا بيوس التاسع بداية متواضعة بعد اعتلائه كرسي البابوية في منتصف عام ١٨٤٦ كان يؤمن بالفكرة التي نادى بها جيوبرتى وهي ان البابوية لابد ان تتبنى قضية الوحدة وان تقود البلاد الى الحرية والوحدة ومع ان الرجل لم تكن له دراية في السياسية ولم يكن مدركا لخطورة العمل الذي تصدى له ولا للعقبات التي تعترض طريقه الا انه كان يرى في نفسه محط امال الشعب الايطالي وان العناية الالهية قد اصطفته للقيام بهذه المهمة المقدسة . للتفاصيل ينظر : محمد محمود السروجي ، تاريخ اوروبا السياسي والاقتصادي في القرن التاسع عشر ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ٢٠١٤، ص١٥٦.

(121) PHILLIPS W ALISON ,Op.Cit.,P. 289.
(122) Lloyd,T.O.,Op.Cit.,P.332.
(123) E. BONJOUR , H. S. OFFLER,Op.Cit.,P.347.
(124) Thompson,David,Op.Cit.,P.478.

(125) E. BONJOUR , H. S. OFFLER,Op.Cit.,P.3
(126) PHILLIPS W ALISON ,Op.Cit.,P. 295.
(127) CHARLES GILLIARD , PROFESSOR J. C. BIAUDET ,Op.Cit.,P.102.
(128) PHILLIPS W ALISON ,Op.Cit.,P. 298.
(129) Lloyd,T.O.,Op.Cit.,P.339.
(130) Thompson,David,Op.Cit.,P.482.
(131) CHARLES GILLIARD , PROFESSOR J. C. BIAUDET ,Op.Cit.,P.105.

(١٣٢) نقلاً عن : ابراهيم عبده ، دراسات في الصحافة الاوربية تاريخ وفن ، ط٢، مكتبة الاداب ، القاهرة ، ١٩٥٢، ص٢٠٩.

(١٣٣) ابراهيم عبده ، المصدر السابق ، ص ٢١٠-٢١١.

(١٣٤) محمد الوكيل ، المصدر السابق ، ص٥٧٧.

(١٣٥) باولا كورتي ، تاريخ الهجرات الدولية ، ترجمة : عدنان علي ، كلمة ، ابو ظبي ، ٢٠١١، ص ٥٧-٥٨.